تقرير

حول سياسة التجويع كسلاح للإبادة الجماعية والتهجير القسري

الآثار الممنهجة على الأشخاص ذوي الإعاقة في غزة

مقدم من

مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية / فلسطين

إلى

لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة

تموز/ يوليو 2025

إعداد
د. عصام عابدين
خبير في القانون الدولي وحقوق الإنسان
المستشار القانوني لمؤسسة قادر للتنمية المجتمعية

للتواصل
جورج منصور / مدير البرامج وقائم بأعمال مسؤول المناصرة
مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية
بريد إلكتروني: g.mansour@qader.org

تتقدم مؤسسة قادر بجزيل الشكر والتقدير من الفريق الميداني في قطاع غزة على جهودهم في الرصد والتوثيق في ظل ظروف استثنائية وصعبة تنطوي على مخاطر كبيرة.

جميع الحقوق محفوظة لمؤسسة قادر للتنمية المجتمعية، في حال الاقتباس يرجى الإشارة إلى: " تقرير حول سياسة التجويع كسلاح للإبادة الجماعية والتهجير القسري - الآثار الممنهجة على الأشخاص ذوي الإعاقة في غزة – تموز 2025"

مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية هي مؤسسة أهلية فلسطينية غير ربحية وحقوقية مختصة في حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تأسست في العام 2008 في بيت لحم. تعمل مؤسسة قادر ضمن نهج ثنائي المسار، قائم على تمكين وحماية الأطفال والنساء والشباب من الأشخاص ذوي الإعاقة من كافة أشكال التهميش والتمييز والعنف القائم على الإعاقة والنوع الاجتماعي. ومن جهة أخرى تعمل المؤسسة على مواءمة السياقات الاجتماعية والمؤسساتية والسياساتية مع مبادئ "شمول الإعاقة" و"عدم ترك أحد خلف الركب" في فلسطين. من خلال هذا المسار المزدوج، وتسعى المؤسسة إلى تعزيز المشاركة الفعّالة والمجدية للأطفال والنساء والشباب من الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف جوانب الحياة، وضمان وصولهم لحقوقهم الكاملة وفقًا للقوانين المحلية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. كما تشارك مؤسسة قادر في جهود المناصرة الدولية من خلال رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الدولية، والتحليل القانوني والتقارير، بهدف تعزيز سبل المساءلة وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (www.qader.org).

قائمة المحتويات

1. الملخص التنفيذي 4
2. السياق العام: العدوان، الحصار، والإبادة الصامتة 6
3. سياسة التجويع: سلاح إبادة يستهدف ذوي الإعاقة 9
4. سوء التغذية: أثر مُضاعف على الأشخاص ذوي الإعاقة 11
6. المسؤولية الدولية عن جريمة التجويع في سياق الإعاقة 15
7. تغييب الأشخاص ذوي الإعاقة من الاستجابة الإنسانية الدولية 17
7.1 غياب منهج شمول الإعاقة في الاستجابة الدولية 17
7.2 غياب البيانات المُصنّفة والمؤشرات الخاصة بالإعاقة 18
7.3 تقصير في أداء الآليات الأممية ذات العلاقة 18
7.4 إقصاء الإعاقة من خطط الإغاثة والحماية في غزة 19
7.5 تغييب شمول الإعاقة عن لجنة التحقيق الدولية 19
8. فشل آليات الرصد والمساءلة الدولية في شمول الإعاقة 20
8.1 غياب الرصد الميداني من المُقررة الخاصة وتجاهل الشهادات المُرسلة 20
8.2 تعطيل المادة (6) من البروتوكول الاختياري من اللجنة الأممية 20
8.3 غياب منهجية شمول الإعاقة في عمل لجنة التحقيق الدولية 21
8.4 إخفاق النظام الأممي في توفير أدوات رصد قائمة على شمول الإعاقة 21
8.5 غياب التفاعل مع الجهود الوطنية لتطوير أدوات الرصد المتخصصة 21
8.6 الحاجة إلى تحوّل جذري في أدوات الرصد 21
9- جهود مؤسسة قادر: التوثيق الميداني وشهادات العدوان 22
9.1 أوراق وتحليلات قانونية خلال العدوان 22
9.2 جهد ميداني من قلب الجحيم: التوثيق الذي لا يحتمل التأجيل 24
9.3 توثيق ميداني وشهادات تحت النار 24
9.4 نماذج من الشهادات الحيّة في غزة 25
10- النتائج والتوصيات: من صمت الإبادة إلى مسارات الإنصاف 27

1. الملخص التنفيذي

منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، يعيش قطاع غزة المحاصر، الذي لا تتجاوز مساحته 360 كم² ويقطنه أكثر من 2.2 مليون إنسان، واحدة من أكثر الفترات دموية في التاريخ الحديث منذ الحرب العالمية الثانية، قياساً بعدد الضحايا والمساحة والسكان. في خضم هذا العدوان الإسرائيلي الشامل وغير المسبوق في حجم الجرائم والاستهداف المنهجي للمدنيين والأعيان المدنية، **تحوّل الأشخاص ذوو الإعاقة إلى فئة تُباد في الصمت**، دون خطة حماية تُخاطب هشاشتهم المُركّبة. لقد وجد هؤلاء الضحايا أنفسهم في قلب الانتهاكات، وفي الوقت ذاته، على هامش الرؤية الدولية.

تكشف هذه الورقة عن **فشل جسيم في أداء منظومة الحماية والمساءلة الدولية، وبخاصة الاخفاق الكبير للجنة المَعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمقرّرة الخاصة المعنية بهذه الحقوق في تفعيل صلاحياتهما القانونية منذ بدء العدوان على غزة في 7 أكتوبر 2023، رغم وضوح التفويض**، وتوفر الأدلة والشهادات الموثقة، والتقارير الحقوقية الوطنية والدولية. لم يكن هذا الفشل نتيجة نقص في الأدوات، بل نتيجة انحراف ممنهج عن مبدأ **"شمول الإعاقة"** الذي يُشكل جوهر اتفاقية (CRPD)، بما أدّى إلى تغييبٍ ممنهج للأشخاص ذوي الإعاقة من تقارير التحقيق الدولية، والبيانات الإنسانية، والاستجابات الطارئة، على نحو يُفرّغ منظومة العدالة الدولية الكثير من مشروعيتها الأخلاقية والقانونية.

تُرتكز الورقة إلى تحليل نقدي للانحراف البنيوي في عمل الآليات الأممية، **وخاصة اللجنة والمقرّرة الخاصة**، سواء من حيث فشل التنسيق الفعّال مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمع المدني الفلسطيني، أو التعاون مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة (COI)، أو **تشكيل لجنة تقصي حقائق** بشأن الانتهاكات الجسيمة في غزة وأثارها الكارثية المدمرة على الأشخاص ذوي الإعاقة **رغم أن المادة (6) من البروتوكول الاختياري تخوّل اللجنة صلاحية تشكيلها**. وتُبرز الورقة إخفاق الطرفين في تطوير أدوات الرصد، وفي إعداد إحاطات إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، وتجاهلهما التام للتقارير المقدمة من مؤسسة **"قادر"** لا سيّما التقرير الخاص بأثر العدوان على الأشخاص ذوي الإعاقة، وعدم الإعلان أو القيام بزيارات ميدانية إلى غزة للوقوف على أوضاعهم المأساوية الكارثية. ويؤدي هذا الفشل المُتراكم إلى غياب البيانات المُصنّفة، وتهميش المؤسسات التمثيلية، وتكريس التحيّز البنيوي، وتعزيز مناخ الإفلات من العقاب.

ولا تُعد البيانات العامة القليلة التي أصدرتها اللجنة أو المقرّرة الخاصة، مهما احتوت من تعاطف مبدئي، كافية أو مُعفِية من المسؤولية والتقصير بعد **ما يُقارب عامين من الإبادة الجماعية والجرائم الدولية المتواصلة في قطاع غزة**، والتي خلّفت آثاراً مُدمّرة على الأشخاص ذوي الإعاقة تستوجب تدخلا أمميا نوعيا لا يُختزل في بيانات إعلامية فضفاضة.

ورغم أن المقرّرة الخاصة المَعنية بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، فرانشيسكا ألبانيز، إلى جانب عدد من المقرّرين الخاصين والهيئات الدولية والخبراء الأمميين، استخدموا توصيف **"الإبادة الجماعية"** بشكل صريح في توصيف الجرائم المستمرة في قطاع غزة، فإن اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمقرّرة الخاصة تجاهلوا ذكر المصطلح ذاته، رغم الآثار الكارثية والمُضاعفة التي تلحق بالأشخاص ذوي الإعاقة. هذا الغياب المفاهيمي يُبرز الحاجة إلى مراجعة جادّة في الخطاب، والمفاهيم، والأدوات، وشكل الشراكة مع المنظمات التمثيلية في فلسطين.

في ضوء هذه المعطيات، تقدم الورقة **ثماني توصيات مركزية إلى اللجنة والمقرّرة الخاصة وسائر الهيئات الأممية**، تدعو فيها إلى **تفعيل فوري للمادة (6) من البروتوكول الاختياري** وفتح تحقيق مستقل، وإرسال بعثة تقصّي حقائق إلى غزة بالتنسيق مع المنظمات التمثيلية الفلسطينية، واعتماد أدوات تحليل من منظور الإعاقة في فهم الجريمة، ودمجها في تقارير التحقيق الدولية، وتبنّي الدليل الإرشادي (**دليل قادر**) للرصد والتوثيق والمساءلة من منظور الإعاقة، وتدريب الفرق الدولية عليه، وإعادة بناء الثقة مع المنظمات المتخصصة من خلال شراكة حقيقية قائمة على الاحترام والالتزام.

ما تُقدّمه هذه الورقة لا يُعد مجرد مساهمة تحليلية، بل **نداء حقوقياً عاجلاً لإعادة تصويب مسار الرصد والتوثيق والمساءلة الدولية من منظور شمول الإعاقة**، وإنهاء الإقصاء التاريخي الممنهج الذي طال هذه الفئة. آن أوان التحرك؛ فالإعاقة لم تعد ملحقاً نظرياً في النزاعات والطوارئ، بل قضية عدلية وأخلاقية لا تحتمل التأجيل. إن السكوت عن

الإبادة الصامتة بحق الأشخاص ذوي الإعاقة يُفرغ الإنسانية من محتواها ويُحوّل الحماية الدولية إلى شعار بلا مضمون. لقد آن الأوان لكسر هذا الصمت. ولتُصبح حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في صُلب العدالة الدولية، لا في هامشها.

2. السياق العام: العدوان، الحصار، والإبادة الصامتة

منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، يتعرض قطاع غزة المحاصر لعدوان إسرائيلي شامل وجرائم إبادة جماعية وغيرها من الجرائم الدولية المستمرة، بما في ذلك **استخدام التجويع كأداة إبادة وتهجير**، والاستهداف المنهجي للمدنيين، وتدمير البنية التحتية، والمرافق الحيوية. وقد تزامن هذا العدوان مع **إغلاق شامل** فرضه الاحتلال منذ 2 شباط/فبراير 2025، عزل فيه السكان تماماً عن العالم الخارجي، وقطع كل سبل الإغاثة، مما فاقم الكارثة إلى مستويات غير مسبوقة.

يأتي هذا العدوان امتداداً لسلسلة من **ثماني هجمات عسكرية شنّها جيش الاحتلال على قطاع غزة منذ عام 2006**، خلّفت عشرات الآلاف من القتلى، والجرحى، والإعاقات، ودماراً هائلاً للأعيان المدنية ومقومات الحياة. رافقها **حصار متواصل منذ عام 2007 (أي منذ نحو 19 عاماً)**، وقد حذّرت الأمم المتحدة مراراً من أن قطاع غزة **"غير صالح للحياة"** (UN News، حزيران/يونيو 2025). لا يُعدّ العدوان الأخير مجرد تصعيد عسكري فحسب، بل حلقة في سلسلة **ممنهجة من العقاب الجماعي المُتراكم الذي يُنتج المزيد من الإعاقات**، ويقوّض أي قدرة على الاستجابة لها.

تُشير توثيقات المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان إلى **نزوح أكثر من 98% من سكان القطاع بشكل متكرر** منذ بدء العدوان على غزة (المرصد الأورومتوسطي، 600 يوماً على العدوان، حزيران 2025)، ومعظمهم يعيشون في ظروف غير إنسانية تفتقر إلى **المياه النظيفة، والغذاء، والرعاية الصحية** (UN News، 16 حزيران 2025). وأكد التقرير الصادر عن الأمم المتحدة وجهات دولية (17 وكالة تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية) أن **قطاع غزة بأكمله يواجه خطراً كبيراً بحدوث المجاعة وقد اشتد الجوع وسوء التغذية بشكل حاد منذ الإغلاق الشامل ومنع سلطات الاحتلال الإسرائيلي دخول المساعدات في 2 آذار/ مارس 2025** (UN News، أيار 2025). ووصف المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) فيليب لازاريني غزة بأنها **"أرض اليأس التي يتعرض فيها أكثر من مليوني شخص معظمهم من النساء والأطفال لعقاب جماعي"** (UN News، نيسان 2025).

في هذا الواقع المُدمَّر، **يُترك الأشخاص ذوو الإعاقة لمصيرهم**، دون ملاجئ مهيّأة، أو ترتيبات تيسيرية، أو خطط إخلاء، يُجَوّعون دون إمكانية للوصول للغذاء. والمساعدات الإنسانية المُنقذة للحياة للأشخاص ذوي الإعاقة لم تدخل قطاع غزة منذ بداية العدوان في 7 أكتوبر 2023 في **انتهاك صارخ لحقوقهم ومبدأ عدم التمييز وأبسط تدابير الحماية.**

أكد بيان خبراء الأمم المتحدة بتاريخ 25 أكتوبر 2024 تحت عنوان (**مأساة داخل مأساة**) بأن "العديد من الفلسطينيين المصابين في غزة والذين يبلغ عددهم نحو 100 ألف شخص سوف يصابون بإعاقات طويلة الأمد تتطلب إعادة التأهيل والأجهزة المساعدة والدعم النفسي والاجتماعي وغيرها من الخدمات التي تفتقر إليها بشدة". وأشار مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان نقلاً عن خبراء الأمم المتحدة بأن "مأساة داخل مأساة تجري في قطاع غزة، حيث تركت حملة **الإبادة الجماعية** التي تشنها إسرائيل الأشخاص ذوي الإعاقة دون أي حماية، يُقتل ويُصاب الأشخاص ذوو الإعاقة في هجمات عشوائية رغم أنهم لا يشكلون أي تهديد أمني، مما يُجسد الهجوم المتعمد على المدنيين من قبل إسرائيل".

وأوضحت **"قادر"** في بياناتها وتقاريرها بأنه **"من الصعب جداً أن ينجو أحد من أطفال غزة من الإصابة بنوع من الإعاقة وفق مفهومها الوارد في اتفاقية (CRPD)، علاوة على آلاف النساء وكبار السن، وأن الإعاقة هي العنوان الأضخم للعدوان في ظل غياب شمول الإعاقة والتجويع والحرمان من منظومة الحقوق وعدم إدخال المساعدات المنقذة للحياة"**. (قادر، إضاءة على حقوق الأطفال ذوي الإعاقة تحت نيران العدوان على غزة، تشرين الثاني 2024).

يُشير التقرير الأخير الصادر عن **لجنة التحقيق الدولية (يونيو 2025)** التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان في عام 2021، إلى تصاعد مؤشرات حملة منظمة تنفذها إسرائيل **لمحو الحياة الفلسطينية في غزة**، وقد صرّحت رئيسة اللجنة، نافي بيلاي، في حزيران/يونيو 2025 أن "الأطفال فقدوا طفولتهم، ومع غياب التعليم، باتوا منشغلين فقط بالبقاء وسط الهجمات والمجاعة والظروف غير الإنسانية". وقد وثّقت اللجنة تدمير أكثر من 90% من المدارس والجامعات في غزة بشكل مُتعمد، مما يُحوّل الحق في التعليم إلى حلم مستحيل. وما يثير الرعب بوجه خاص هو **الإخفاق المستمر**

في تسليط الضوء على الأثر الكارثي المُضاعف الذي يطال الأشخاص ذوي الإعاقة، رغم كونهم من أكثر الفئات هشاشة وتضرراً، ما يكشف عن **إهمال واضح من اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمقررة الخاصة المَعنية**، وعجزهم عن تفعيل **التفويض** المُسند إليهم، وتنسيق جهودهم مع المنظمات التمثيلية العاملة في فلسطين. هذا الغياب يُعمّق ما يُمكن وصفه **"الإبادة الصامتة"** ويستوجب مراجعة جذرية لأداء تلك الآليات الأممية من منظور شمول الإعاقة.

تُظهر الشهادات الميدانية أن عائلات كاملة قضت نحبها لأن أحد أفرادها من ذوي الإعاقة لم يكن قادراً على الحركة، أو لأن الكرسي المتحرك لم يصمد في الطرقات المُدمرة، أو لأن عدم توفر وسيلة نقل أثناء القصف جعل البقاء في المنزل خياراً قاتلاً. وقد وثّقت التقارير الصادرة عن مؤسسة **"قادر"** والبيانات الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية أن **معظم مؤسسات الإعاقة في غزة توقفت عن العمل كلياً**، إما بسبب القصف المباشر، أو فقدان الكوادر، أو نفاد الوقود، أو انهيار التمويل. (قادر، أثر العدوان على قطاع غزة على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، نيسان 2024).

أصدر مجلس الأمن **القرار رقم 2735 (2024)** ونصّ صراحة على الوقف الفوري والتام والكامل لإطلاق النار والتوزيع الآمن والفعّال للمساعدات الإنسانية على نطاق واسع في جميع مناطق قطاع غزة على مَن يحتاجونها من الفلسطينيين. وأكدت التدابير الصادرة عن **محكمة العدل الدولية (ICJ)** في الدعوى التي أقامتها جنوب إفريقيا على إسرائيل بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في التدابير المؤقتة الصادرة عنها بتاريخ 26 كانون الثاني/ يناير 2024، وبتاريخ 28 أذار/ مارس 2024، وبتاريخ 24 أيار/ مايو 2024، على أنه يتوجب على إسرائيل اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والتعاون الكامل مع الأمم المتحدة لتأمين وصول المساعدات الإنسانية على نحو واسع ودون عوائق في كامل قطاع غزة بما يشمل الغذاء والماء والدواء والرعاية الصحية وفتح المعابر وضمان وصول لجان التحقيق الدولية إلى قطاع غزة بدون عوائق. وتبنّت **الجمعية العامة للأمم المتحدة في حزيران/يونيو 2025** قراراً بأغلبية ساحقة يُدين العدوان ويطالب بوقف فوري لإطلاق النار وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل غير مشروط، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة (UN News، 16 حزيران 2025). ورغم كل ذلك، لا يزال الواقع الميداني يُظهر انتهاكات جسيمة من قبل الاحتلال الإسرائيلي لقرارات الأمم المتحدة والمحاكم الدولية، ويُظهر استبعاداً ممنهجا للأشخاص ذوي الإعاقة من جهود الإغاثة والحماية. و**لا وجود لتدخل دولي مُهيكل يُراعي شمول الإعاقة**، ما يُكرّس النمط التاريخي من الإقصاء البنيوي، ويُحوّل الأشخاص ذوي الإعاقة إلى **ضحايا منسيين في كارثة لا تنتهي**.

هناك مسؤوليات كبرى تقع على عاتق **اللجنة المَعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة**، بالتعاون الوثيق والمتكامل وبخاصة مع المنظمات الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمع المدني الفلسطيني وهيئات الأمم المتحدة المعنية ووكالاته المتخصصة ولجان التحقيق (COI) من أجل تعزيز حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الخطر والنزاعات والطوارئ الإنسانية بالاستناد إلى المادة (11) من اتفاقية (CRPD) وبروتوكولها، وقرار مجلس الأمن 2475 (2019) بشن حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في النزاعات المسلحة، وقرار مجلس الأمن 2735 (2024) بالوقف الفوري والكامل لإطلاق النار وضمان إدخال المساعدات الإنسانية والإغاثية المنقذة للحياة ووصولها للأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة، وللتدابير الصادرة عن محكمة العدل الدولية (ICJ) التي أكدت وجوب التعاون الكامل مع الأمم المتحدة ووصول المساعدات إلى غزة دون قيد أو شرط.

وهذا يبرز أهمية وضرورة قيام **اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة** بتشكيل لجنة تحقيق بشأن الانتهاكات الجسيمة والأوضاع الكارثية للأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة (**المادة 6 من البروتوكول**) والتعاون الوثيق مع المنظمات الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين، والاستفادة من خبراتهم في أعمالها، وتطوير مؤشرات للرصد والتوثيق والمساءلة على منهج شمول الإعاقة بالاستفادة من الدليل الذي أنتجته **مؤسسة قادر** على هذا الصعيد واعتماده في أعمالها وأنشطتها، والاستفادة من **التقاطعات** مع لجنة التحقيق الدولية (COI) التي شكلها مجلس حقوق الإنسان في العام 2021 للتحقيق في جميع الانتهاكات والتجاوزات للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتقديم إحاطات إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، على منهج شمول الإعاقة.

وأهمية وضرورة قيام **المقررة الخاصة المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة** بمهامها ومسؤولياتها بموجب تفويض المجلس بالقرار 6/35 المؤرخ في 22 حزيران/ يونيو 2017، والقرار 10/44 المؤرخ في 16 تموز/ يوليو 2020، والقرار

14/53 المؤرخ في 13 تموز/ يوليو 2023، التي تؤكد على التعاون والتنسيق الفعال مع المنظمات الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة، والعمل الوثيق مع الإجراءات الخاصة وآليات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ولا سيما المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، وإجراء زيارات ميدانية إلى غزة للوقوف على الأوضاع الكارثية للأشخاص ذوي الإعاقة والسعي المتواصل لدخول غزة، بالتزامن مع سعي اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لدخول غزة في إطار لجنة تحقيق، إنطلاقاً من مهامهم ومسؤولياتهم ومن قرار محكمة العدل الدولية (ICJ) أيضاً الذي أكد على التعاون الكامل مع الأمم المتحدة وعلى ضمان وصول لجان التحقيق الدولية إلى قطاع غزة بدون عوائق. وتقديم إحاطات شاملة إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة بشأن الأوضاع الكارثية للأشخاص ذوي الإعاقة منذ بداية العدوان في 7 أكتوبر 2023 والانتهاكات والجرائم الدولية التي تستهدفهم من قتل وتجويع وتهجير قسري وغياب المساعدات المُنقذة للحياة.

ما يجري في قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 هو "إبادة جماعية" تُخلّف آثاراً كارثية ومُركبة على الأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف الإعاقات، في ظل تواطؤ وصمت دولي، وتقصير متواصل للآليات الأممية، وفي مقدمتها اللجنة المَعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمقرّرة الخاصة، عن تفعيل ولاياتهما بجدية ومسؤولية.

وبالرغم من صدور بعض البيانات العامة من اللجنة والمقررة الخاصة، إلا أن غياب التنسيق الفعّال مع المنظمات الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين، وعدم الاستفادة من الأدوات المتوفرة محلياً، يُجسّد تقصيراً لا تُبرّره الاعتبارات الإجرائية أو اللوجستية. كما وأعدّت **"قادر"** دليلاً إرشادياً مُتخصصاً حول الرصد والتوثيق والمساءلة من منظور شمول الإعاقة في النزاعات المسلحة، يُعدّ الأول من نوعه في هذا المجال المتخصص. ونرى أهمية اعتماده أو البناء عليه، بما يُظهر اهتمام آليات الأمم المتحدة بتطوير أدوات منهجية ومُعمّقة لرصد الانتهاكات وتفعيل المساءلة.

وعليه، تدعو هذه الورقة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمقرّرة الخاصة إلى مغادرة مربع الخطاب العام، والانخراط الفعلي والمسؤول في خطوات عملية في مواجهة الإبادة الجماعية، تشمل على وجه الخصوص:

- **تفعيل المادة (6)** من البروتوكول الاختياري **وفتح تحقيق رسمي** بشأن الانتهاكات الجسيمة والجرائم الدولية التي يتعرض لها الأشخاص ذوو الإعاقة في قطاع غزة، وفي الأرض الفلسطينية المحتلة عموماً؛
- **إطلاق زيارات ميدانية عاجلة إلى قطاع غزة** للوقوف المباشر على الأوضاع الكارثية التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة ومتابعة قضاياهم واحتياجاتهم المنقذة للحياة بشكل منتظم؛
- **التنسيق الجاد والفعّال مع المنظمات الفلسطينية الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة** العاملة في غزة والأرض الفلسطينية المحتلة، والاستفادة من جهودها وخبراتها المتراكمة، وعدم تجاهلها في زمن الإبادة الجماعية.
- **تعزيز التواصل والتعاون مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة (COI)** بشأن جميع الانتهاكات التي طالت الأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان تضمينها في تقاريرها والنتائج والتوصيات استناداً إلى منهج شمول الإعاقة؛
- **تفعيل التواصل الفعّال مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة وتعزيز التقاطعات بما يدعم شمول الإعاقة** في كافة الجهود على مستوى الرصد والحماية والمناصرة؛
- **تقديم إحاطات رسمية شاملة إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة** حول واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة، والتأكيد دوما على وجوب شمول الإعاقة في جميع أدوات التحليل والتوصيف والاستجابة؛
- **اعتماد الدليل الإرشادي الصادر عن مؤسسة "قادر" كمرجعية منهجية** لتطوير مؤشرات الرصد على شمول الإعاقة في مسار المساءلة الدولية، والعمل على تطويره ضمن خارطة طريق للعدالة ترتكز إلى منهج الشمول.

إنَّ **الإبادة الصامتة بحق الأشخاص ذوي الإعاقة** لا تُواجه بالبيانات العامة ولا بالنوايا، بل بأدوات مُوثّقة، وعمل جماعي مُنسّق، ومأسسة لجهود الحماية والمساءلة استناداً لالتزامات واضحة، وشراكة حقيقية مع المنظمات التمثيلية في فلسطين.

في قلب هذا الواقع المنكوب، لا تنطلق هذه الورقة من برجٍ عاجيّ، بل من رماد الحقيقة. إنها ليست تقريرا من بين تقارير، بل شهادات حيّة كُتبت تحت النار، ونُقِشت كلماتها من عتمةٍ يعيشها الأكثر تهميشا، وفي طليعتهم الأشخاص ذوو الإعاقة في قطاع غزة. كل فقرةٍ فيها تحمل صدى صوتٍ لم يُسمع، ووجع جُرحٍ لم يُضمّد، وإدانة أخلاقية لا تسقط بالتقادم. فمن لم يسمع صدى العدالة في عنفوان هذه الكلمات، لن يُجدي صمته حين تُسائلهم الضمائر والتواريخ.

هذه الورقة دعوة عاجلة للضمير الإنساني، وتحفيز مباشر للآليات الأُممية كي تستفيق من سُباتها. نضعها أمام اللجنة المَعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كوثيقة إثبات لا تقبل التهميش أو التأجيل، حتى لا يُقال يوماً: "لم نكن نعلم".

3. سياسة التجويع: سلاح إبادة يستهدف ذوي الإعاقة

منذ اللحظة الأولى للعدوان في السابع من أكتوبر 2023، لم تكن سياسة التجويع في غزة نتيجة جانبية للعدوان، بل **الأداة المركزية في الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية**. فقد أُغلقت جميع المعابر، ومُنع إدخال الغذاء والماء والوقود، وتعطلت سلاسل التوريد والمخازن، وسط قصف مباشر لمراكز التوزيع والمخابز والمركبات الإنسانية، بما في ذلك التابعة للأونروا وبرنامج الأغذية العالمي. وفي مايو وحده، سجّلت وكالات الأمم المتحدة رفضاً أو عرقلة لـ 60% من طلبات إدخال الغذاء إلى شمال القطاع، حيث يعيش آلاف النازحين في الجوع والظلام (UN News، أيار/مايو 2025).

هذه السياسة الممنهجة منعت المدنيين من الحصول على الحد الأدنى من مقومات الحياة، ما دفع بالمجاعة إلى مستوى غير مسبوق، وبات الأطفال يُسجّلون كضحايا للجوع. وأشار برنامج الأغذية العالمي بأن سكان غزة يواجهون **"الانهيار التام للأمن الغذائي"** مع تدهور الظروف الصحية وغياب الوقود اللازم لتشغيل الأفران والمستشفيات التي جرى تدمير معظمها خلال العدوان على غزة (WFP، نيسان– أيار 2025). ومنذ أكتوبر 2023 وثقة منظمة الصحة العالمية (WHO) ما لا يقل عن (686) هجوماً على مراكز الرعاية الصحية في القطاع (UN News، أيار/مايو 2025).

أشار التقرير المُشترك الصادر عن وكالات الأمم المتحدة بوضوح بأن **"قطاع غزة بأكمله يواجه خطر المجاعة"** وندرة الغذاء بشكل خطير، واشتداد الجوع وسوء التغذية، مع استمرار إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي كافة المعابر الحدودية مع القطاع منذ 2 أذار/ مارس 2025 (UN News، أيار/مايو 2025). وأكد تقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي الصادر في 12 أيار/ مايو 2025 أنه **"سيواجه 470 ألف شخص في قطاع غزة جوعاً كارثياً (المرحلة الخامسة والأشد من التصنيف) خلال الفترة بين أيار/ مايو وأيلول/ سبتمبر 2025، بزيادة قدرها 250% عن تقديرات التصنيف السابقة"** (UN News، أيار/مايو 2025). فيما وصف مكتب الأمم المتحدة للشؤون لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) **غزة بأنها "أكثر الأماكن جوعاً على وجه الأرض"** (UN News، أيار/مايو 2025).

وأوضح رئيس مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، أجيث سونغهاي، أن "إسرائيل تفرض ظروفاً لا تتوافق مع وجود الشعب الفلسطيني كمجموعة في غزة، **وهو يصل إلى مستوى التطهير العرقي**". وأضاف سونغهاي " أطفال يُحرقون أحياء في الملاجئ. أطفال يُقتلون وهم يتجمعون مع والديهم في الخيام. تسعة أشقاء قُتلوا معاً في منزلهم في غارة واحدة بينما كانت والدتهم، وهي طبيبة، تعمل على إنقاذ أرواح آخرين في المستشفيات. هذا لا يُمثل سوى لمحة سريعة عن الوحشية التي نشهدها في غزة" (UN News، أيار/مايو 2025).

يقول الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، بأن جميع المساعدات التي تمت الموافقة عليها من قبل الاحتلال الإسرائيلي بعد الحصار الشامل على غزة بعد 2 أذار/ مارس 2025 **"لا تُضاهي ملعقة صغيرة من المساعدات. وأن الأمم المتحدة لن تُشارك في أي مخطط يتعلق بالمساعدات في غزة يفشل في احترام القانون الدولي ومبادئ الإنسانية والنزاهة والاستقلال والحياد. وأن لدى الأمم المتحدة خطة مُفصّلة للإغاثة في غزة"** (UN News، أيار/مايو 2025).

وأوضح برنامج الغذاء العالمي (WFP) بأنه حتى تاريخ 10 حزيران/ يونيو 2025 جرى نقل أكثر من (700) شاحنة من المساعدات إلى قطاع غزة عبر معبر "كرم أبو سالم" بالمقارنة مع (600) – (700) شاحنة من المساعدات كان يتم نقلها **"يومياً"** إلى غزة خلال وقف إطلاق النار في وقت سابق من هذا العام (UN News، حزيران/يونيو 2025).

تُشير **"قادر"** إلى أن سلطات الاحتلال **تمنع إدخال المساعدات الإنسانية من خلال منظمات الأمم المتحدة، وبخاصة وكالة "الأونروا"، وتعمل على حظرها، وتُصرّ على إدخال كميات شحيحة من المساعدات عبر شركة أمريكية خاصة، يتم توزيعها في أربع نقاط فقط: ثلاثة في رفح جنوب القطاع، وواحدة وسط غزة فيما يُعرف بـ"محور نتساريم العسكري". علماً أن الأونروا كانت تملك (400) نقطة توزيع في قطاع غزة وقاعدة بيانات شاملة وآلاف الموظفين العاملين في القطاع.** أسفرت هذه السياسات عن **مقتل وجرح المئات من المدنيين المُجَوعين** أثناء محاولاتهم الوصول إلى الطعام، وقطع مسافات خطرة وطويلة، ومستحيلة الوصول بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة. وهو ما يُشكل سياسة مُتعمّدة لـ**"عسكرة المساعدات"** و**"هندسة التجويع"**، بما يتعارض مع القانون الدولي، ومبادئ الحياد وعدم التمييز في تقديم المساعدات. وقد شدد الأمين العام للأمم المتحدة، والمقرّرون الخاصون للأمم المتحدة، ووكالات الأمم المتحدة، أن هذه الآلية تتعارض مع القانون الدولي، وتُؤدي إلى **تجويع السكان كأداة حرب**. وترى مؤسسة **"قادر"** أن **الهدف الاستراتيجي لهذه السياسات هو دفع سكان غزة، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، للهجرة القسرية، باستخدام سلاح التجويع كأداة مركزية في العدوان. وهو ما أكد عليه العديد من المنظمات الدولية ومقرري وخبراء الأمم المتحدة** (قادر، تقرير مقدم للجنة CRPD للرد على قائمة المسائل بشأن التقرير الأولي لدولة فلسطين، حزيران 2025).

وفي ظل هذا الانهيار الجماعي، **يدفع الأشخاص ذوو الإعاقة الثمن مُضاعفاً.** فالعديد منهم – وخاصة الأطفال – يعتمدون على أنظمة غذائية خاصة أو دعم تغذوي مستمر (كالفيتامينات والمكملات وأغذية طبية). أن الانقطاع الكامل في المساعدات أدى إلى تدهور حاد في الحالات الصحية لعدد كبير من الأطفال ذوي الإعاقة، وسجّلت حالات وفاة بسبب عدم توفر الحليب العلاجي والغذاء والأدوية والمُكمّلات الغذائية المرتبطة بالإعاقات (قادر، إضاءة على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تحت نيران العدوان على غزة، تشرين الثاني 2024). ويزيد تدمير البنية التحتية، وتدمير الأدوات المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة من كراسي متحركة وعكازات ومُعينات سمعية وغيرها، والحاجة إلى قطع عدة كيلومترات للوصول إلى أماكن الغذاء في مراكز التوزيع الأربعة، وغياب العدالة في التوزيع مع الفوضى المنتشرة والقتل المتكرر خلال وصول عشرات الآلاف إليها، وعدم دخول المساعدات المُلبية لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة منذ بداية العدوان وتعطيل برنامج التدخل الغذائي، وقصف مراكز الرعاية الخاصة بالإعاقة، إلى استمرار **آلة القتل الصامتة** التي تفتك بالأشخاص ذوي الإعاقة بسبب عدم القدرة على الصمود وانعدام الشمول وتجاهل المجتمع الدولي.

إنَّ استخدام **التجويع كسلاح ممنهج** ضد السكان المدنيين في غزة، وعلى نحو أشد بحق الأشخاص ذوي الإعاقة، **كما سنرى لاحقاً خلال عرض شهادات حيّة وتقارير ميدانية وثقها فريق مؤسسة "قادر" الميداني العامل في قطاع غزة،** لا يُمكن عزله عن الإطار القانوني الدولي، وخاصة التزامات الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. فوفقا للمادة (11) من الاتفاقية؛ تُلزم الدول الأطراف باتخاذ **"جميع التدابير الممكنة لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الخطر والطوارئ الإنسانية والنزاعات المسلحة".** وما جرى – ويجري – في غزة، من حرمان شامل للأشخاص ذوي الإعاقة من الغذاء والعلاج والرعاية، يمثل خرقاً جسيماً لهذه المادة الجوهرية. ورغم تواتر البيانات الأممية، وتزايد المؤشرات على وقوع **جريمة التجويع**، فإن غياب تحرك واضح من **اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة** ومن المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يطرح تساؤلات حقيقية حول مدى فاعلية آليات الحماية الدولية في **وجه الإبادة الصامتة**. إن واجب اللجنة والمقررة لا يقتصر على المراقبة، بل يشمل وفق الولاية التنسيق الفعال مع المنظمات التمثيلية في فلسطين، و**إصدار بيانات عاجلة، وتفعيل آليات الإنذار المبكر، وتشكيل لجنة تحقيق، وزيارات ميدانية، وإحاطات للمجلس والجمعية العامة، وتوصيات للدول الأطراف** للوفاء بالتزاماتها. وإنّ استمرار الصمت في مواجهة هذا الحجم من الانتهاكات قد يُفقد آليات الأمم المتحدة مضمونها الإنساني، ويُعمّق فجوة الثقة بين الضحايا ومن يفترض أن يدافع عنهم. المطلوب أكثر من بيانات عامة، بل تحرك حقوقي مسؤول في مواجهة الكارثة للفئات الأكثر هشاشة وفي مقدمتهم الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين يموتون جوعاً وبصمت تحت أنقاض غزة.

4. سوء التغذية: أثر مُضاعف على الأشخاص ذوي الإعاقة

وثّق **فريق مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية** الإفادات الميدانية مباشرة من قطاع غزة، في سياق العمل الإنساني الطارئ خلال العدوان، وبما يتوافق مع **معايير الرصد والتوثيق المعتمدة من الأمم المتحدة**، خاصة تلك المتعلقة بجمع البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، ووفقا لمبادئ **السرية**، و**السلامة**، و**عدم الإيذاء**، و**التمكين**، و**المشاركة الفاعلة**.

وقد تمَّ الحصول على **الموافقة الحرة والمُستنيرة** من جميع الأشخاص الواردة إفاداتهم في هذه الورقة، وتمَّت إحاطتهم علماً بحقوقهم، وبأنَّ الإفادات ستُستخدم لأغراض المناصرة والتقارير الحقوقية، وهي محفوظة بالكامل لدى المؤسسة.

مع تعمّق **سياسة التجويع**، والحرمان المتعمّد من الغذاء، بات قطاع غزة على حافة **مجاعة شاملة**، بحسب وصف **المنسقة الإنسانية للأمم المتحدة** (UN News، حزيران/يونيو 2025). ويُعد **الأشخاص ذوو الإعاقة** في صدارة الفئات **الأكثر عرضة لانهيار الوضع التغذوي**، نظراً لحاجتهم المتخصصة **لأنظمة غذائية خاصة**، واعتماد كثير منهم على الآخرين في إعداد وتناول الطعام، بالإضافة لمعاناتهم من **ظروف صحية مُتفاقمة** من آثار الجوع الكارثي في غزة.

تُشير بيانات **برنامج الأغذية العالمي (WFP)** و**منظمة الصحة العالمية (WHO)** إلى تصاعد نسبة الأطفال الذين يُعانون من **الهزال الحاد** بشكل غير مسبوق، خاصة في **شمال غزة**، حيث لا تتوفر أي سبل للوصول إلى الغذاء، أو إعداده بشكل ملائم للأشخاص ذوي الإعاقات الجسدية أو الحركية أو العصبية (UN News، أيار/مايو 2025). فيما أكد **المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان**، أن حالات الهزال ونقص البروتين الحاد **تضاعفت بين الأطفال**، وكانت الأشد فتكاً لدى الأطفال ذوي الإعاقة الذين حُرموا من **الوجبات العلاجية**، **الحليب الخاص**، **والفيتامينات الأساسية**، كما ظهرت حالات **نقص الحديد، والزنك، وفيتامين A وD**، مما يُهدد **الوظائف العصبية والبصرية والمناعية** بشكل خطير.

وثّق **الفريق الميداني لمؤسسة قادر، الذي ينشط في قطاع غزة منذ بدء العدوان**، في أجواء **شديدة الخطورة حيث لا مكان آمن في غزة**، العديد من **التقارير الميدانية والشهادات الحيّة المروّعة** للآثار الكارثية المضاعفة للعدوان والإبادة الجماعية المستمرة في قطاع غزة على الأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف أنواع الإعاقات، في ظل **صمت الأمم المتحدة**.

1. مصطفى رامي أبو شمالة (24 عاماً) – إعاقة حركية (بتر الطرفين السفليين)

من سكان **البلوك D في مخيم النصيرات** وسط غزة، يعيش في **خيمة نزوح** معزولة، ويستخدم كرسياً متحركاً متهالكاً وسط بيئة مدمرة وعدم إمكانية تغيير الكرسي بسبب الحصار والإغلاق، وهو يعاني من الجوع الحاد وفقدان الحركة. يقول مصطفى "أنا مش قادر أوصل لأي مكان، حتى لو في توزيع مساعدات، ما عندي حد يوصلني. عايش على وجبة كل ثلاثة أيام، وبسكّت الجوع بالمية والنوم. مرات بنام يومين ورا بعض عشان ما أحس بالجوع... جسمي بأكُل حاله." "الكرسي اللي عندي مش نافع، كل شوي بتعثر في الحجارة والركام، وحتى لو بدي أطلع، ما في حد يدفع الكرسي. قبل الحرب كنت أزور الجمعية مرة بالأسبوع، واليوم بسمع صوتي بس لما يرجع من قماش الخيمة اللي أنا فيها."

(تمَّ الحصول على الإفادة بالموافقة الحرة المستنيرة، وبما يتوافق مع معايير رصد الأمم المتحدة، ومحفوظة لدى قادر)

2. نهى خالد أبو سيف (42 عاماً) – إعاقة بصرية جزئية

تسكن في حي شعبي مدمر مع طفليها، أحدهما يُعاني من اضطراب طيف التوحد. تعتمد على تبرعات الجيران، وفقدت أدوات المساعدة البصرية، ولم تتلق أي دعم طبي أو نفسي منذ بدء العدوان، وهي لا تخرج من المنزل المتهالك بسبب صعوبة الحركة وحدها وعدم وجود مكان آمن. تقول نهى " قبل الحرب كنت أقدر أوصل للعيادة أو أطلب المساعدة من أي حدا. اليوم حتى المشي صار خطر، مش شايفة غير الظلمة والخوف، ولادي جعانين، والولد الصغير بظل يصرخ،

بيظل يبكي ويخبط راسه، وأنا ما بقدر أعمللهم إشي." وتضيف "مرة خبزة يابسة، مرة مية وملح، مرة هواء جاف... لو صحلي أي أكل من التكية أو حنّوا علينا الجيران، أنا باكلش منه، وبعطي لولادي. ليش في مجرم بعاقبنا بالجوع؟".

(تمَّ الحصول على الإفادة بالموافقة الحرة المستنيرة، وبما يتوافق مع معايير رصد الأمم المتحدة، ومحفوظة لدى قادر)

3. محمد عبد الكريم منصور (33 عاماً) – إعاقة ذهنية متوسطة

يعيش مع والدته المُسنّة، دون علاج أو دعم. كان يتناول أدوية مهدئة لكنها انقطعت، مما تسبب بتدهور حالته السلوكية والنفسية. تقول والدته" الليل حفلة رعب بالنسبة لي. ما بنام، بيخبط راسه في الحيط، فقدنا السيطرة عليه. لا في دواء ولا أخصائي. مرّة نزل دمه من كثر ما ضرب حاله، وأنا بس بصرخ ومفيش مين يسمع." وتضيف والدته " كان يأخذ دواء كل يوم، والآن صار مثل وحش صغير بالبيت. بس بحبه، مش قادرة أتحمل أكتروالله، بشوفه يبكي كل يوم وقلبي يبكي معه، غير هيك مش قادرة أوفرله أكل. أحياناً بحسو راح يأكل لحمو وعظامه من الجوع. يا رب ما إلنا غيرك."

(تمَّ الحصول على الإفادة بالموافقة الحرة المستنيرة، وبما يتوافق مع معايير رصد الأمم المتحدة، ومحفوظة لدى قادر)

4. إيهاب يوسف المدهون (28 عاماً) – إعاقة سمعية

يعيش مع والدته، ولا يتلقى أي دعم، وفقد تواصله مع العالم منذ إغلاق مركز الصُّم في منطقته. تقول والدته " ما بيفهم الأخبار ولا الحكي. مش قادر يتفاعل مع شي. كأنه عايش بعالم آخر. لما بصير قصف بشاور علينا ومش فاهم إشي. كل هذا كوم، والجوع لحاله موت تاني. إيهاب بيغرق بالسكوت... وأنا مش قادرة أوفرله ولا وجبة بسيطة من السوق."

(تمَّ الحصول على الإفادة بالموافقة الحرة المستنيرة، وبما يتوافق مع معايير رصد الأمم المتحدة، ومحفوظة لدى قادر)

5. جواهر عمر شاهين (50 عاماً) – شلل نصفي سفلي

أصيبت بشلل نصفي أثناء سقوطها في بداية العدوان على قطاع غزة نتيجة قصف مفاجئ، وفقدت القدرة على الحركة، تعيش وحيدة على سرير أرضي بعد أن فقدت ابنها الوحيد الذي كان يُعيلها، ولا تمتلك كرسياً متحركاً، وتعاني من التقرحات دون أي علاج، وتعتمد على بعض نساء في الحي اللاتي يزرنها أحياناً لجلب الماء وتنظيف جروحها. تقول جواهر "جسمي يتقرح من التمدد. غالباً ما حدا بساعدني. ولا في أمل أتحرك مرة أخرى. أقضي يومي كله وأنا بعيط لحالي، مرة سحبت جسمي على الأرض عشان بس أوصل على الحمام." وتضيف جواهر " كل اللي بتمناه من الدنيا، غيار نظيف، فراش غير مُقطّع ومريح، ما بدي مساعدات، بس بدي ما أموت هيك لحالي". وتُتابع "بشتهي أكلة من أيام زمان... جبنة بيضة وبطيخة باردة وشوية زعتر وزيت. دمروا حياتنا وصرنا نحلم بأشياء كانت أسهل من شربة الماء."

(تمَّ الحصول على الإفادة بالموافقة الحرة المستنيرة، وبما يتوافق مع معايير رصد الأمم المتحدة، ومحفوظة لدى قادر)

6. آمنة إسماعيل دلول (60 عاماً) – مضاعفات سكري وبتر أصابع

تعيش مع ابنتها وأحفادها في غرفة واحدة، وتعاني من مضاعفات حادة للسكري، أدت إلى بتر أصابع في قدمها اليمنى، وتعاني من ضعف حاد في الحركة، ولا تستطيع الوقوف لأكثر من دقيقة. تُعاني من التهابات حادة في القدم المبتورة، ولا تملك ضمادات أو أدوية، وتشكو من آلام دائمة في القدم والبطن. لا مساعدات منتظمة ولا مصدر دخل. تقول آمنة " لو ما جابوا لي الجيران أكل، كان زماني ميتة. مش قادرة أقوم أو أطبخ، لأنه أصلا ما في أكل." وتضيف " الموت مش بس طلقة أو قصف، الموت كمان ممكن يكون صحن فاضي، ودوا مش لاقيته، وواحد بيقولك: ما إلنا دخل فيك."

(تمَّ الحصول على الإفادة بالموافقة الحرة المستنيرة، وبما يتوافق مع معايير رصد الأمم المتحدة، ومحفوظة لدى قادر)

7. رامي نضال أبو رزق (17 عاماً) – ضمور عضلي خلقي

يُعاني من ضمور عضلي منذ الطفولة، فقد الكرسي الكهربائي خلال القصف والنزوح، ولا توجد إمكانية لكرسي جديد، ويعاني من التقرحات وآلام المفاصل، ويعتمد على والده الذي يُعاني إصابة في الظهر. يقول والده "كل يوم أحمله على ظهري، وأنا عندي انزلاق غضروفي. مرة قعدنا يومين نأكل فقط خبز ومية، ورامي صار وجهه أصفر وعيونه تغور، خفت يموت بين إيدي." ويضيف "رامي ما بحكي، بس كل جسمه يصرخ. ولما أحاول أضحك معه، يبتسم.. وأنا بنهار."

(تمَّ الحصول على الإفادة بالموافقة الحرة المستنيرة، وبما يتوافق مع معايير رصد الأمم المتحدة، ومحفوظة لدى قادر)

وسط جحيم التجويع والإبادة الصامتة، يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة في قطاع غزة خطر الموت البطيء، خطر الإبادة الصامتة، في عزلة تامة عن أي استجابة إنسانية فعّالة. فمراكز التوزيع العسكرية التي يُطلق عليها سكان غزة "مصائد الموت" ليست مهيأة لهم، ولا يمكن الوصول إليها بالكراسي المتحركة المتهالكة أو في ظل الحاجة لمرافقة دائمة، وآلاف الجوعى حولها الذين يواجهون بالرصاص القاتل، مما يجعل الحصول على الغذاء أو الدواء ضرباً من المستحيل. ومع كل إفادة، يتأكد أن الجوع لم يعُد حالة طارئة، بل أداة صامتة لقتل الفئات الأضعف، في انتهاك فادح للمواد (11) و (25) و (28) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وقرار مجلس الأمن رقم 2475 (2019).

ورغم وضوح هذه الانتهاكات الجسيمة، التي تشكل جرائم دولية موصوفة في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإن استمرار غياب اللجنة المَعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمقررة الخاصة، عن واجهة المأساة، وغياب لجان التحقيق، والتحرّك الفعّال باتجاه مجلس حقوق الإنسان، وغياب التنسيق المباشر مع المنظمات التمثيلية للأشخاص ذوي الإعاقة، يُثير استغراباً مؤلماً، وأسئلة موجعة حول جدوى تلك الآليات. لقد آن الأوان لفتح مسارات إنسانية عاجلة تُدخل المكمّلات العلاجية والأدوات المساعدة والأدوية الضرورية كشرط أخلاقي وقانوني لا يقبل التأجيل. فهل سيبقى الصمت هو الرد الوحيد على المجاعة؟ وهل يجب أن يموتوا جميعاً، حتى يُفتح البريد الإلكتروني؟

5. انهيار القطاع الصحي وتوقف الرعاية المُنقذة للحياة

أدى العدوان المستمر على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 لانهيار القطاع الصحي بكل مكوناته، بما يشمل المستشفيات، والمراكز الطبية، والكوادر الصحية، والبنية التحتية، الأمر الذي ألحق أضراراً مُضاعفة بالفئات الأكثر هشاشة، وعلى رأسهم الأشخاص ذوو الإعاقة. وقد أدى الاستهداف المتكرر للمستشفيات ومراكز الرعاية، بما في ذلك المراكز المختصة بخدمات الإعاقة، إلى توقف شبه تام للرعاية المنقذة للحياة، لا سيما في شمال غزة، وامتد الانهيار إلى الوسط والجنوب لاحقاً، مع انعدام الوصول إلى الأدوية والمستهلكات الطبية، وفقدان الطاقة والوقود.

وثّق تقرير **"قادر"** حول أثر العدوان على غزة على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (نيسان 2024) استهدف الاحتلال معظم المستشفيات بقطاع غزة خلال عدوانه الممنهج وواسع النطاق، بما فيها المستشفيات التي تُقدم الخدمات **للأشخاص ذوي الإعاقة؛ دُمّر مستشفى الشيخ حمد للتأهيل والأطراف الصناعية، ومستشفى الوفاء للتأهيل الطبي، ومركز الأدوات المساعدة التابع للإغاثة الطبية، ومقر الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة في محافظات الشمال، ومدينة الأمل لتنمية القدرات التابعة للهلال الأحمر في غزة، وألحق أضراراً فادحة بعدد كبير من الجمعيات والمراكز التي تقدم خدمات الرعاية والتأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة.** وتوقفت عن الخدمة مع استمرار العدوان قرابة عامين.

وأوضح تقرير **"قادر"** المُعزز بالعديد من الشهادات الحية للأشخاص ذوي الإعاقة ومُقدمي الخدمات من داخل قطاع غزة أن هناك **نقصٌ هائلٌ** في **"الأطراف الصناعية، والكراسي المتحركة، والعكازات، والمُعينات السَّمعية، والفرشات الطبية، والمُكمّلات الغذائية، والأدوية المتعلقة بالإعاقات، والأجهزة الطبية، والملابس، والفوط الصحية، والمستهلكات الطبية، وغيرها من الاحتياجات والمتطلبات".** هذه الاحتياجات والمتطلبات، **المنُقذة للحياة، ما زالت لا تحظى بالاهتمام الواجب من الأمم المتحدة وبخاصة اللجنة والمقررة الخاصة،** مما أدى إلى فاقم التدهور الخطير في الأوضاع الصحية لأعداد هائلة من الأشخاص ذوي الإعاقة، لا سيما الأطفال، وارتفاع حالات الوفاة بينهم. وهذا ما أكدته متابعات الفريق الميداني التابع لمؤسسة قادر الذي عمل وما زال على توثيق تلك الانتهاكات بالأدلة وشهود العيان.

وترافق الانهيار الصحي مع **انتشار الأوبئة والأمراض المعدية في أماكن الإيواء المكتظة**، نتيجة انهيار البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، **وعدم توفر مياه نظيفة**، مما رفع احتمالات الإصابة بأمراض مثل التهاب الكبد الوبائي، والسل، والحمى، بين الأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة على وجه الخصوص. وأكدت منظمة الصحة العالمية في بيان لها بتاريخ 16 حزيران/يونيو 2025 أن أكثر من (10,000) مريض في قطاع غزة بحاجة إلى إجلاء طبي عاجل إلى خارج القطاع لتلقي العلاج الذي لم يعد مُتاحاً في الداخل بسبب الانهيار الكامل للمنظومة الصحية.

لقد اضطر العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة لقطع مسافات طويلة على الأقدام أو باستخدام وسائل بدائية للوصول إلى المواد الغذائية أو المياه، في بيئة قمعية تُستهدف فيها الحشود والمجموعات المدنية، بما في ذلك تلك التي تتحرك بحثاً عن الغذاء. وقد وثّقت تقارير أممية استهداف مباشر لمجموعات مدنية أثناء تجمعها حول شاحنات المساعدات في مناطق عدة من شمال القطاع، مما أدى إلى سقوط المئات من القتلى والجرحى بالاستهداف المتكرر، بينهم أشخاص ذوو إعاقة.

تؤكد رئيسة المكتب الإعلامي لمنظمة أطباء بلا حدود (MSF)، إيناس أبو الخلف، في تصريحات إعلامية إلى قناة الجزيرة الفضائية بتاريخ 27 حزيران/ يونيو 2025 **مقتل أكثر من (500) شخصاً من المُجَوّعين حتى الآن خلال محاولات الحصول على الغذاء من أماكن التوزيع الأربعة العسكرية داخل قطاع غزة وإصابة أكثر من (4000) من المجوعين بالرصاص الحي دون أيّ مبرر**. وتُضيف أطباء بلا حدود بالاستناد للعديد من الشهادات التي تم توثيقها داخل غزة بأن "**المجازر التي تستهدف المدنيين المُجَوعين الذين يقطعون مسافات طويلة للوصول إلى أماكن غذاء بالقطّارة تتكرر باستمرار، وهم بين مطرقة الجوع وسندان الموت، ما يجري في غزة وصمة عار على المجتمع الدولي بأكمله**".

ويواجه الأطفال في قطاع غزة، **وعلى نحوٍ أشد الأطفال ذوي الإعاقة**، مخاطر صحية كبيرة نتيجة عدم حصولهم على **التطعيمات الأساسية** في الأوقات المحددة، لا سيما التطعيمات ضد فيروس شلل الأطفال، مع ظهور حالات مُثبتة للإصابة بالفيروس بين الأطفال في ظل الأوضاع الكارثية التي يعيشها قطاع غزة واستمرار العدوان الإسرائيلي الشامل على القطاع، والاستهداف الممنهج للمدنيين والأعيان المدنية، والتدمير واسع النطاق للبنية التحتية، والنزوح المتكرر للسكان، وعرقلة سلطات الاحتلال دخول التطعيمات وعمل الطواقم الصحية. وقد أكدت **اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية** في تصريحٍ رسمي لهما صدر منذ أغسطس 2024 أهمية استئناف حملات التطعيم ضد شلل الأطفال في غزة، مؤكدتين أن الإخفاقَ في ذلك يُهدد صحة الأطفال، خاصة ذوي الإعاقة الذين يعتمدون على الرعاية الصحية المستمرة .

وأوضحت بيانات الأمم المتحدة بأن منع دخول المساعدات يحرم سكان غزة من البقاء، وسط انتشار الأمراض وسوء التغذية، وحذرت مسؤولة الطوارئ في الأونروا، لويز ووتريدج، من انتشار الأمراض وعدم وجود أدوية كافية في القطاع، مُضيفة "**القُمامة خرجت عن السيطرة. مياه الصرف الصحي، والقوارض، والآفات، والجرذان، والفئران، كل هذه الحيوانات تتجول في مراكز الإيواء المكتظة التي يأوي إليها الناس**" (UN News، نيسان/ أبريل 2025). وأوضحت أن هناك أزمة كبيرة بالنفايات والقمامة المنتشرة في الشوارع ومخيمات الإيواء في جميع أنحاء قطاع غزة.

إنَّ ما يجري في قطاع غزة لا يمثل فقط أزمة إنسانية طارئة، بل هو تفكيك ممنهج لنظام الرعاية، ولشبكات الأمان الطبي والاجتماعي، وخصوصاً للفئات الأضعف (**الأشخاص ذوي الإعاقة**). وقد أدى هذا الوضع إلى تحويل الأشخاص ذوي الإعاقة من فئة تتطلب حماية خاصة وفق القانون الدولي، إلى فئة **مهددة بالزوال المادي والمعنوي نتيجة الإهمال، والتجويع، والمرض، والعزل، والتهميش من قبل منظومة الاستجابة الدولية**. وهذا يضع اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمقررة الخاصة، وسائر المنظمات الدولية، أمام مسؤولية تاريخية **تستوجب تحركاً عاجلاً**، ومراجعة جذرية، وإعادة تصويب لمسار الاستجابة من منظور شمول الإعاقة، وإنقاذ ما يُمكن إنقاذه قبل فوات الأوان.

6. المسؤولية الدولية عن جريمة التجويع في سياق الإعاقة

منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، تعرض قطاع غزة لحصار وتجويع مُمَنهجين كأداة مركزية للعدوان والتهجير القسري لسكان القطاع، وذلك بالتزامن مع تدمير سلاسل الإمداد ومنع دخول المساعدات، ما تسبب في **كارثة إنسانية غير مسبوقة**، وقالت لجنة التحقيق الدولية (COI) بأن "إسرائيل عبر حصارها لغزة وعرقلتها للمساعدات الإنسانية مع هجمات مستهدفة وقتل للمدنيين وعمال الإغاثة وعلى الرغم من مناشدات الأمم المتحدة المتكررة والأوامر المُلزمة من محكمة العدل الدولية وقرارات مجلس الأمن، تتسبب إسرائيل عمداً في القتل والتجويع والإصابات الشديدة و**تستخدم التجويع كأداة للحرب وتُوقع عقاباً جماعياً** على السكان الفلسطينيين" (UN News، نوفمبر 2024).

وقد أكدت **لجنة التحقيق الدولية (COI)** في بيانها الأخير (حزيران/ يونيو 2025) على أن **"التجويع الممنهج الذي يُمارس في قطاع غزة يُمثل جريمة حرب"**، مُشددة على أن "حرمان المدنيين من الغذاء والدواء والمياه، ومنع دخول المساعدات، هو شكل من أشكال **العقاب الجماعي**، لا سيما عندما يُمارس في ظل نزاع مُسلح واحتلال طويل الأمد".

تُشير البيانات والتوثيقات الميدانية لدى مؤسسة قادر (2024) إلى أن هذه الجريمة طالت الأشخاص ذوي الإعاقة على نحو مُضاعف، حيث خلت المساعدات الشحيحة التي دخلت القطاع من أي احتياجات أساسية تتعلق بالإعاقة، بما في ذلك الأجهزة المساعدة، والأدوية، وأدوات الرعاية المنقذة للحياة. كما أُجبر الكثير منهم على **قطع مسافات طويلة في ظروف بالغة الخطورة** للوصول إلى نقاط توزيع الإغاثة المحدودة، والتي وصفتها الأمم المتحدة بأنها **"مصائد موت"** (UN News، أيار/ مايو 2025) في إشارة إلى **وقوع مئات القتلى والجرحى** أثناء محاولات الوصول أو المغادرة.

أظهرت البيانات الواردة في تقرير مؤسسة قادر (أثر العدوان على الأشخاص ذوي الإعاقة) أن المساعدات التي دخلت بعد الإغلاق لم تتضمن **أي مكونات غذائية خاصة بالأطفال ذوي الإعاقة أو احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة كالحركية أو الذهنية**. كما لم تُخصص ممرات آمنة أو تدابير تيسيرية تسمح بالوصول، رغم أن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تُلزم الدول الأطراف بتوفير إمكانية الوصول والحماية في النزاعات والطوارئ. وفي السياق ذاته، أظهرت وثائق الأمم المتحدة، بما في ذلك تصريحات **الأمين العام أنطونيو غوتيريش**، أن **الوضع في غزة يُمثل خيانة للإنسانية** (UN News، أيار/ مايو 2025). ومع كل ذلك، **فشلت الآليات الدولية** في ضمان دخول لجان تحقيق مستقلة أو تسهيل دخول الصحفيين الدوليين، رغم دعوة محكمة العدل الدولية الصريحة لإزالة جميع العوائق أمام لجان التحقيق والمساءلة.

وهنا يَبرز مُجدداً **تقصير اللجنة المَعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بعدم تشكيل لجنة تحقيق** بشأن الانتهاكات الجسيمة والجرائم الدولية التي طالت الأشخاص ذوي الإعاقة على نحو مُضاعف في قطاع غزة بعد ما يُقارب سنتين على بدء العدوان (المادة 6 من البروتوكول الاختياري)، وعدم مطالبة وقيام اللجنة، **والمقررة الخاصة**، بزيارات ميدانية للقطاع للوقوف على الأوضاع الكارثية للأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة، **وغياب تنسيق اللجنة والمقررة الخاصة مع المنظمات الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمع المدني الفلسطيني خلافاً للتفويض الممنوح لهما**، وللتدابير الصادرة عن محكمة العدل الدولية (ICJ) بأهمية دخول لجان التحقيق الدولية إلى قطاع غزة، والتي أكدت عليها أيضاً لجنة التحقيق الدولية في تقريرها الأخير (تموز 2025) وخلافاً لمقتضيات المادة (11) من الاتفاقية وقرار مجلس الأمن 2475 (2019) بشأن حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في النزاعات المسلحة والإحاطات لمجلس الأمن عبر الأمين العام.

في ظل هذه الانتهاكات، يَبرز القرار التاريخي الصادر عن الجمعية العامة (A/RES/ES-10/24، أيلول/ سبتمبر 2024) المُستند إلى الفتوى التاريخية الصادرة عن محكمة العدل الدولية (ICJ) بشأن عدم شرعية الاحتلال في الأرض الفلسطينية والآثار المترتبة على ذلك. يُشكل هذا القرار **وثيقة محورية (خارطة طريق)** إذ يؤكد عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي على كامل الأرض الفلسطينية المُحتلة ويُكرس المبدأ القانوني القاضي بعدم شرعية ضم الأرض بالقوة، ويؤكد على الوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية وإخلاء جميع المستوطنين من الأرض الفلسطينية المحتلة، ويتضمن **آليات جوهرية** أبرزها إنشاء **سجل دولي للأضرار، وآلية دولية لجبر الأضرار، وتفكيك نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد)، والمساءلة، والانتصاف الفعّال، لانتهاكات الاحتلال منذ عام 1967.** ويُلزم جميع الدول والمنظمات **بعدم تقديم أي دعم من شأنه ترسيخ الاحتلال بما يشمل التعاملات الدبلوماسية والسياسية والقانونية والعسكرية والاقتصادية والتجارية والمالية مع إسرائيل، وبرفع تقارير من الأمين العام للجمعية العامة بشأن مدى الالتزام بالقرار.**

هنالك مسؤوليات كبرى تقع على عاتق اللجنة المَعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمقررة الخاصة المَعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالتنسيق والتعاون الفعّال مع المنظمات المُمَثلة للأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المُتخصصة والدول والمنظمات الدولية لضمان "شمول الإعاقة" في إنفاذ فتوى محكمة العدل الدولية (ICJ) بعدم شرعية الاحتلال وقرار الجمعية العامة (A/RES/ES-10/24، أيلول/ سبتمبر 2024) وما تضمنه من آليات بالغة الأهمية تضمن "خارطة طريق" مبنية على شمول الإعاقة لإنفاذ الفتوى والقرار.

يُضاف إلى ذلك، القرار الصادر عن مجلس الأمن رقم 2735 (2024) الذي نص على وقف فوري لإطلاق النار وإدخال المساعدات الإنسانية دون قيد أو شرط، وقرار مجلس الأمن 2475 (2019) الذي يُشدد على ضرورة حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في النزاعات المسلحة، وهي التزامات لم تجد طريقها إلى التنفيذ في الحالة الفلسطينية. ففي ظل الإبادة الجماعية المستمرة، وتجويع السكان المدنيين، والانهيار الكامل للبنية التحتية، وتوقف الخدمات، والحصار والعقوبات الجماعية المُتواصلة، والانتهاكات الجسيمة والمُتفاقمة بحق الأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف الإعاقات، **يتجسد الفشل الأممي بكل وضوح وتُوضع منظومة الحماية الدولية لحقوق الإنسان أمام اختبار وجودي بالغ الخطورة.**

وهكذا، يتضح أن **سياسة الحصار والتجويع في قطاع غزة**، وما تُخلّفه من **أثر كارثي مُضاعف على الأشخاص ذوي الإعاقة**، لا تُشكّل مُجرد إخفاق إنساني، بل تُجسّد **جرائم دولية موصوفة** بموجب **النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (نظام روما الأساسي)**، تُرتكب في ظل **إفلات تام من العقاب**، وهي تُشكّل **اختباراً صارخاً للمجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها**، بما فيها **لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)** و**المقررة الخاصة المعنية بحقوقهم**، بشأن مدى التزامها بمبادئ العدالة، وحماية الفئات الأكثر تهميشاً، وفي صدارتهم الأشخاص ذوو الإعاقة.

تنص المادة 8 (2/ب/25) من **النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (نظام روما الأساسي)** على أن **"تعمد تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب، بحرمانهم من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم، بما في ذلك تعمد عرقلة الإمدادات الغوثية على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف"** يُعد **جريمة حرب.** ولا تقتصر المسؤولية الجنائية الدولية على هذا النص فقط، بل إن استخدام **سياسة التجويع** كأداة ممنهجة لـ **القتل العمد، والتهجير القسري، والإبادة الجماعية**، وعلى نحو **واسع النطاق ومنهجي ضد السكان المدنيين**، يُشكّل أنماطاً مُتعددة من **الجرائم الدولية** بحسب النظام ذاته. فالقتل العمد يُعد **جريمة حرب** بموجب **المادة 8 (2/أ/1)**، و**جريمة ضد الإنسانية** بموجب **المادة 7 (1/أ)**، بينما يُعد التهجير القسري **جريمة حرب** بموجب **المادة 8 (2/أ/7)**، و**جريمة ضد الإنسانية** بموجب **المادة 7 (1/د).**

وبالرجوع إلى جريمة **الإبادة الجماعية (Genocide)** في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية فهي تشمل (5) صور، كل صورة تشكل جريمة إبادة جماعية، عندما تُرتكب بقصد إهلاك أفراد جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية، بصفتها هذه، جزئياً أو كلياً، ومن بينها: قتل أفراد الجماعة، إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة، وإخضاع الجماعة عمداً لأحوال معيشية يُقصد بها إهلاكها الفعلي كلياً أو جزئياً. وبالرجوع إلى تقارير الأمم المتحدة فإنها تُشير بوضوح إلى سياسة ممنهجة استهدفت قتل وجرح المئات من المدنيين المُجَوعين في قطاع غزة، وعلى نحو مُتكرر، خلال محاولاتهم الحصول على الغذاء من مراكز التوزيع الأربعة جنوب ووسط قطاع غزة. وقد سبق وأن أدان خبراء الأمم المتحدة في بيان بتاريخ 5 أذار/ مارس 2024 قيام جيش الاحتلال بإطلاق النار على حشود الفلسطينيين الذين تجمعوا للحصول على الدقيق فيما سُمي بـ (مجزرة الطحين) التي أدت إلى مقتل (112) مدني وإصابة (672). وأشار البيان ذاته إلى تسجيل (14) حالة إطلاق نار وقصف واستهداف لحشود مدنيين ينتظرون الحصول على الطعام، فيما تؤكد هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها والمقررين والخبراء الأمميين على عسكرة وهندسة التجويع ومصائد الموت.

تُشير البيانات والتقارير، المتكررة، الصادرة عن الأمم المتحدة حول أثار العدوان على قطاع غزة المستمر منذ 7 أكتوبر 2023 ومن بينها بيان المفوض العام للأونروا أن **"غزة أرض لليأس ومليونا شخص يتعرضون لعقاب جماعي"** (UN News، نيسان/ أبريل 2025)، وتشير اليونيسيف بأن **"غزة باتت مكاناً قاتلاً للأطفال"** وإلى مقتل أكثر من (950) طفلاً في غارات جوية خلال الشهرين الماضيين فقط أي منذ بداية الحصار الشامل في 2 أذار/ مارس 2025 (UN News، أيار/ مايو 2025)، ويشير التقرير الأخير (تقرير التصنيف المتكامل للأمن الغذائي) الصادر في 12 أيار/

مايو 2025 بأن **"جميع سكان غزة يُواجهون خطر حدوث المجاعة"** (UN News، أيار/ مايو 2025). بما يُعزز الأدلة على أن سياسة التجويع الممنهج شكلت نشاطاً جُرمياً بارزاً في ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية بصور مُتعددة.

وقد سبق وأكدت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المَعنية بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، **فرانشيسكا ألبانيز**، في تقريرها المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بتاريخ 23 أذار/ مارس 2024 (وثيقة رقم A/HRC/55/73) أنَّ هناك **"أسباب معقولة للاعتقاد بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في غزة"** وذكرت المقررة الخاصة بأن **"العدد المروع من الوفيات، والضرر الذي يتعذر جبره اللاحق بالناجين، والتدمير المنهجي لكل جانب ضروري لاستمرار الحياة في غزة من المستشفيات إلى المدارس، ومن المنازل إلى الأراضي الصالحة للزراعة، والضرر الخاص الذي يلحق بمئات الآلاف من الأطفال والأمهات الحوامل والفتيات، لا يُمكن تفسيره إلاّ على أنه يُشكل دليلاً ظاهرياً على نية التدمير المنهجي للفلسطينيين كمجموعة"**. وأضافت المقرة الخاصة **"العَتبة التي تُشير إلى ارتكاب إسرائيل للإبادة الجماعية قد تم بلوغها** بعد تحليل تصرفات إسرائيل وأنماط العنف في هجومها على غزة، والتي كانت مدعومة بخطابات تُجرّد الفلسطينيين من الإنسانية من قبل مسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى والتي انعكست في كثير من الأحيان في تصرفات الجنود على الأرض" **ما يُؤكد قوة وثبات الأدلة على الإبادة الجماعية.**

ورغم أن سياسة التجويع الممنهج قد شكلت **أداة مركزية للعديد من الجرائم الدولية** الموصوفة في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وأبرزها التجويع كجريمة حرب قائمة بذاتها، وشكلت نشاطاً جُرمياً حاسِماً في صور عديدة من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية لا سيما في صور القتل العمد، والتهجير القسري، ووصلت حد جريمة الإبادة الجماعية في صور القتل العمد وإلحاق الضرر الجسدي والعقلي الجسيم وإخضاع الجماعة (سكان قطاع غزة) لأحوال معيشية يُقصد بها إهلاكهم كلياً أو جزئياً، ورغم الأثار المُضاعفة لتلك الجرائم على الفئات الأكثر هشاشة ولا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة، فإنَّ لجنة CRPD لم تُعلن عن تشكيل لجنة تحقيق رسمية بالاستناد للمادة (6) من البروتوكول ولا يُلاحظ أي نشاط جدّي للجنة، والمقررة الخاصة، على غرار نشاط المقررة الخاصة ألبانيز وهيئات الأمم المتحدة.

إن هذا التقصير، من اللجنة المَعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمقررة الخاصة المَعنية بحقوقهم، وغياب التنسيق والتقاطعات، انعكس بشكل كبير على تقارير وبيانات الأمم المتحدة، حيث ظلت قضايا الإعاقة هامشية أو غائبة، رغم وضوح الأسس القانونية لتجريم الانتهاكات ضد الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن القانون الجنائي الدولي، مما يُشكل أدلة إضافية على توافر القصد الخاص (dolus specialis) المطلوب لإثبات جريمة الإبادة الجماعية.

يُشكّل التجويع المُتعمد أحد أبرز عناصر الركن المادي في الجرائم الدولية، خاصة حين يُستخدم لإحداث المعاناة الجسيمة أو لإهلاك فئة محددة من السكان. وتبلغ جسامته ذروتها حين يُمارس ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين يواجهون أثراً مُضاعفاً بسبب حاجاتهم التغذوية والصحية، وانعدام القدرة على الوصول إلى الغذاء والماء والعلاج، ما يُضيف طابعاً تمييزياً وممنهجاً يُعزّز من طبيعة الانتهاك. إن هذه الممارسات تُوجب التحقيق الجنائي والمساءلة الدولية، وتُبرز الحاجة الفورية لتحرك قيادي من اللجنة المَعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأمم المتحدة، بالتنسيق الكامل والفعّال مع المنظمات التمثيلية للأشخاص ذوي الإعاقة وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المختصة، لضمان الحماية والإنصاف الفعال وإنهاء الإفلات من العقاب.

7. تغييب الأشخاص ذوي الإعاقة من الاستجابة الإنسانية الدولية

7.1 غياب منهج شمول الإعاقة في الاستجابة الدولية

رغم التدهور غير المسبوق في أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، ورغم التحذيرات المُتكررة الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة من كارثة إنسانية **"غير مسبوقة"** تتفاقم في قطاع غزة، فإن **الإعاقة غابت بشكل واضح** عن جوهر الاستجابة الإنسانية الدولية. لم تُرصد أي

تدخلات طارئة أو خطط عملياتية مخصصة تُعنى باحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، وظلّ حضورهم في البيانات والبرامج الأممية مقتصراً على إشارات وعبارات هامشية لا تعكس **حجم المأساة** التي يعايشونها على أرض الواقع.

ويُمثل هذا الغياب **إخفاقاً ممنهجاً في تبني منهج شمول الإعاقة** كما تفرضه اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لا سيما **المادة (11)** منها، التي تُلزم الدول الأطراف والمنظمات الدولية باتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الخطر والطوارئ الإنسانية. وينسحب الإخفاق على **قرار مجلس الأمن 2475 (2019)** بشأن حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في النزاعات المسلحة، الذي يُشكل مرجعية قانونية ملزمة لكافة فاعلي الأمم المتحدة.

ومع ذلك، تُظهر الأدلة الميدانية والتوثيقات الحقوقية لمؤسسة **"قادر"** خلال العدوان على غزة، بوضوح، أن الأشخاص ذوي الإعاقة لم يُؤخذوا بالحسبان في مراحل التخطيط أو التنفيذ، سواء في تقييم الاحتياجات، أو تصميم التدخلات، أو تخصيص الموارد، بما يشمل خطة الاستجابة الإنسانية التي أعلنت عنها الأمم المتحدة، أو في آليات توزيع المساعدات، أو في توفير مراكز نزوح آمنة ومواءَمة. **وهو ما يُشكّل انتهاكاً صارخاً للالتزامات الدولية**، ويؤكد الإخفاق الجماعي للمنظومة الأممية في إدماج هذه الفئة شديدة الهشاشة في الاستجابة الطارئة، بما يصل إلى مستوى **الإهمال البنيوي**.

7.2 غياب البيانات المُصنّفة والمؤشرات الخاصة بالإعاقة

يُعد غياب المؤشرات الإحصائية والبيانات المُصنّفة حسب الإعاقة أحد أبرز مظاهر **الإخفاق البنيوي في الاستجابة الإنسانية الدولية.** إذ تفتقر التقارير الإنسانية الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، والأونروا، واليونيسف، وغيرها من الوكالات الأممية، إلى أي إشارات ممنهجة حول أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة، أو مدى وصولهم إلى الخدمات الأساسية مثل الغذاء والمياه والرعاية الصحية والتعليم والحماية. كما لا تتضمن هذه التقارير مؤشرات أداء مبنية على منهج شمول الإعاقة، أو تحليلات كمية ونوعية تُظهر التحديات والتمييز متعدد الأبعاد الذي يواجه هذه الفئة الأشد تهميشاً منذ ما قبل بدء العدوان وحتى اليوم. وهذا ما ينسحب أيضاً على التقرير الأخير الصادر عن لجنة التحقيق الدولية (COI) وما سبقه من تقارير بشأن الانتهاكات.

إنَّ هذا **التعتيم الإحصائي** لا يُمثّل مجرد نقص تقني أو خلل في جمع البيانات، بل يُعبّر عن **فعل تهميش مؤسسي مُمنهج يؤدي إلى طمس وجود الأشخاص ذوي الإعاقة من ضحايا الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الدولية في غزة، ويجعلهم فعلياً غير مرئيين في الاستجابة الإنسانية الدولية**. وهو ما يُقوّض أي إمكانية لبناء تدخلات قائمة على الأدلة، ويُعطل قدرة الجهات الفاعلة على تصميم سياسات عادلة تُلبي الاحتياجات الفعلية للفئات الأكثر هشاشة. كما ويُعيق إمكانية إجراء مساءلة شفافة وعادلة عن الانتهاكات الجسيمة التي تعرّضت لها هذه الفئة، ويُكرّس واقع الإقصاء البنيوي والتمييز المتعدد الأبعاد ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في السياق الإنساني والجنائي الدولي.

ويُشكّل هذا الإخفاق انتهاكاً صارخاً **للمادة (31)** من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي تُلزم الجميع بجمع البيانات المُصنّفة المتعلقة بالإعاقة كأساس للسياسات، واتصالاً مباشراً **بالمادة (11)** الخاصة بالحماية في حالات الخطر والطوارئ الإنسانية، فضلا عن مخالفة جوهر **قرار مجلس الأمن رقم 2475 (2019)** الذي شدد على ضرورة تضمين الأشخاص ذوي الإعاقة في الاستجابة الإنسانية في النزاعات على أساس مبادئ الشفافية، وعدم التمييز، والمساءلة.

7.3 تقصير في أداء الآليات الأممية ذات العلاقة

رغم اتساع نطاق المهام القانونية الموكلة إلى **المقررة الخاصة المَعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة**، بموجب قرارات مجلس حقوق الإنسان رقم 6/35 (2017)، و10/44 (2020)، و14/53 (2023)، **والتي تشمل**: التشاور مع الدول والجهات المعنية، بما في ذلك هيئات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات المجتمع المدني؛ ورصد الانتهاكات على أساس منهج شمول الإعاقة؛ وتقديم التقارير الموضوعية؛ وإجراء التدخلات

العاجلة والزيارات القطرية؛ وتوفير الخدمات الاستشارية والتقنية وبناء القدرات؛ إلا أن الأداء خلال العدوان الإسرائيلي على غزة ظل **ضعيفاً ومقتصراً على بيانات عامة مقتضبة** دون تفعيل أدوات المتابعة أو المساءلة المتاحة ضمن الولاية.

كما **لم تُعلن لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD Committee) حتى الآن عن فتح تحقيق بموجب المادة (6) من البروتوكول الاختياري للاتفاقية**، رغم من مرور قرابة عامين على بدء العدوان، وتوفُّر كم هائل من المعلومات والشهادات الموثقة التي تُشير إلى وقوع انتهاكات جسيمة وجرائم دولية بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة.

بل **تجاهلت كل من اللجنة والمقررة الخاصة التقارير والأوراق التحليلية المُفصّلة التي قدمتها مؤسسة قادر كمنظمة رائدة ومُمَثلة للأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين**، والتي وثّقت بصورة مهنية ومستقلة الأثر الكارثي الناتج عن جرائم القتل العمد، والتجويع، والتهجير القسري المتكرر، وانعدام إمكانية الوصول، وغياب الاحتياجات الإنسانية المنقذة للحياة، منذ بدء العدوان على قطاع غزة والذي اشتد منذ الحصار الكامل وإغلاق كافة المعابر في 2 آذار/مارس 2025، والإعاقات الجديدة الناجمة عن بتر الأطراف، والتجويع، وتدمير المؤسسات، والحرمان من الرعاية الصحية والتأهيلية.

7.4 إقصاء الإعاقة من خطط الإغاثة والحماية في غزة

رغم إعلان الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، أن الأمم المتحدة وشركاءها يمتلكون **خطة مُفصّلة مكوّنة من خمس مراحل لإغاثة سكان قطاع غزة**، تقوم على مبادئ الأمم المتحدة، وتشمل: إيصال المساعدات، وتفتيشها عبر نقاط العبور، وتجهيزها للتوزيع، ونقلها إلى المحتاجين؛ إلا أن هذا الإعلان، الذي أكدته الأمم المتحدة مراراً، **لم يتضمن أي إشارة إلى التدابير الكفيلة بضمان إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة**، أو مدى مراعاته لاحتياجاتهم الخاصة.

وقد رفض الأمين العام آلية التوزيع الحالية التي تُنفذها **"مؤسسة غزة الإنسانية"** من خلال **(4) نقاط توزيع فقط** في رفح والوسط (محور نتساريم العسكري) ويُديرها عسكريون سابقون من الولايات المتحدة، باعتبارها آلية تُخفق في احترام القانون الدولي ومبادئ الحياد والإنسانية والنزاهة (UN News، أيار/مايو 2025). وهو ما عبّرت عنه الأونروا مُشيرة إلى أن هذه الآلية **حلّت محل أكثر من 400 نقطة توزيع** كانت تديرها الوكالة من خلال آلاف الموظفين المحليين في القطاع، وقد أدت إلى **مقتل وجرح المئات من الفلسطينيين المُجَوعين** وذلك خلال محاولتهم الحصول على الطعام.

ومع ذلك، لم تُدرج أي من هذه الخطط أو البيانات الأممية أي تدخلات إنسانية تُراعي **متطلبات شمول الإعاقة**، سواء في برامج الحماية، أو الدعم النفسي والاجتماعي، أو خدمات التأهيل، أو تجهيز مراكز الإيواء والنزوح. ونتيجة لذلك، **تُرك الأشخاص ذوو الإعاقة في مهبّ الإبادة الجماعية**، دون أي خطط أو أدوات تُمكنهم من النجاة أو التعافي أو إعادة الاندماج، رغم أن المواءمة وسهولة الوصول، حقٌّ أصيلٌ، وليس ترفاً، بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

7.5 تغييب شمول الإعاقة عن لجنة التحقيق الدولية

لم تتبنَّ لجنة التحقيق الدولية المستقلة (COI) منهج شمول الإعاقة في تقاريرها أو تحقيقاتها منذ تشكيلها بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان في 27 أيار/مايو 2021. ورغم وضوح التفويض في القرار المذكور بالتحقيق في جميع الانتهاكات والتجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنسان (**بما يشمل اتفاقية CRPD واستحقاقاتها**) والقانون الإنساني الدولي (**بما يشمل المادة 11 من الاتفاقية**) التي سبقت تاريخ 13 أبريل 2021 ووقعت منذ هذا التاريخ، بما يشمل جمع وتوحيد وتحليل الأدلة على الانتهاكات والتجاوزات والعمل على ضمان مساءلة مرتكبي الانتهاكات وعدم الإفلات من العقاب، والتعاون مع منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المعنية تعاوناً كاملاً، إلا أن التقارير الصادرة عن اللجنة، بما يشمل التقرير الأخير (يونيو 2025) لا زالت تتجاهل الآثار الكارثية المدمرة للعدوان على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023 على **الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة**، ولم تُدرج تحليلا للأثر المُضاعف للجرائم الدولية على هذه الفئة الأكثر هشاشة وتعرضاً **للإبادة الصامتة**، ولا أية توصيات بشأن المساءلة والإنصاف المتصل بمجال الإعاقة.

وفي المقابل، ورغم أن قرار إنشاء لجنة التحقيق الدولية (دأ-1/30) الصادر في 27 أيار/ مايو 2021 يؤكد بوضوح في البند الخامس، ومن بين أمور أخرى، على التعاون الوثيق مع منظومة الأمم المتحدة **"يُهيب بأجهزة منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المعنية أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع لجنة التحقيق وأن تستجيب استجابة سريعة لأي طلب تقدمه اللجنة، ومن ذلك ما يتعلق بالحصول على جميع المعلومات"** فإنَّ غياب التعاون، والتقاطعات، بين لجنة التحقيق الدولية وكل مِن اللجنة المَعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التابعة للأمم المتحدة والمقررة الخاصة المَعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أدى وما زال إلى **إقصاء الأشخاص ذوي الإعاقة من تقارير لجنة التحقيق**، وهذا ما ينطبق أيضاً على البيانات والتقارير الصادرة الهيئات والوكالات المتخصصة مثل الأونروا وأونكتاد واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي وغيرها، بما يؤدي بالنتيجة لإبقاء الأشخاص ذوي الإعاقة خارج مسارات الإنصاف.

إنَّ تغييب الإعاقة يُفقد العدالة معناها، ويُبقي الفئات الأشد ضعفاً خارج مسار العدالة والإنصاف، ويُفوّت فرصاً لتوثيق الجرائم المُركبة بحق الأشخاص ذوي الإعاقة ومساءلة مُرتكبيها، خاصة في ظل وجود **تقارير وتحقيقات وطنية رصينة قدمتها منظمات ممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين**، كان من المُفترض البناء عليها والتفاعل معها بشكل جاد.

إنَّ ما تكشفه الفقرات السابقة لا يُمثّل مُجرد تقصيرٍ في أداء المنظومة الأممية، بل يُجسّد نمطاً مؤسسياً من التهميش والإقصاء البنيوي، يُعيد إنتاج التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق الإبادة الجماعية والجرائم المستمرة في غزة. ويتحوّل هذا النمط إلى **جريمة صامتة تتجذر في غياب المنهج الحقوقي القائم على الأدلة، والتقاطع، والمساءلة**.

وفي هذا السياق، لا يُمكن الحديث عن إصلاح حقيقي في مسارات العمل الإنساني والحقوقي دون **تنسيق فعّال ومُمأسس مع المنظمات المُمَثلة للأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين، باعتبارها من الجهات الرائدة في هذا المجال، ونُشير هنا باعتزاز إلى مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية** التي أنتجت خلال العدوان العديد من التقارير والأوراق التحليلية والقانونية، ورصدت الانتهاكات ووثقت شهادات حيّة، من خلال فريق ميداني فاعل في قطاع غزة، ووضعت أطراً عملية للمساءلة، كما بادرت إلى بلورة دليل إرشادي وطني حول أساسيات القانون الدولي وأدوات الرصد والتوثيق والمساءلة من منظور الإعاقة، هو الأول من نوعه على المستوى العربي والدولي على منهج شمول الإعاقة على نحو مترابط ومتكامل، ويشكّل مَرجعاً حيوياً لتعزيز القدرات وتوجيه التدخلات بما يتسق مع التزامات دولة فلسطين بموجب الاتفاقية الدولية.

8. فشل آليات الرصد والمساءلة الدولية في شمول الإعاقة

رغم الجرائم غير المسبوقة التي ارتُكبت في غزة منذ 7 أكتوبر 2023، وصدور العديد من التقارير الحقوقية والميدانية، بما في ذلك تقارير مُتخصصة من مؤسسة **"قادر"** وثّقت التأثير الكارثي المُضاعف للعدوان على الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد أخفقت الآليات الدولية المَعنية، بوضوح، في أداء مهامها الأساسية وفقاً للتفويضات الرسمية المُسندة إليها.

8.1 غياب الرصد الميداني من المُقررة الخاصة وتجاهل الشهادات المُرسلة

تتحمل المقرّرة الخاصة المَعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بموجب ولايتها الرسمية الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان، مسؤولية مباشرة في إجراء زيارات ميدانية، وجمع الشهادات من الضحايا، والتفاعل مع تقارير المنظمات المُستقلة، وتقديم إحاطات للمجلس والجمعية العامة. لكن المقرّرة، رغم حجم الكارثة في غزة، لم تُعلن عن زيارة غزة ميدانياً، ولم تستجب للنداءات والتقارير المُقدّمة، بما في ذلك التحليلات القانونية والشهادات النوعية التي وثّقت انتهاكات جسيمة بحق الأشخاص ذوي الإعاقة. هذا التجاهل **يُعدّ انتهاكاً لولايتها، ويُضعف الثقة بمصداقية الإجراءات الخاصة.**

8.2 تعطيل المادة (6) من البروتوكول الاختياري من اللجنة الأممية

تُخوّل المادة (6) من البروتوكول الاختياري (OP CRPD) الذي انضمت إليه دولة فلسطين في 10 نيسان/ أبريل 2019 **لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة صلاحية مباشرة لإطلاق تحقيقات مُستقلة** حال ورود معلومات موثوقة حول وقوع انتهاكات جسيمة ومنهجية للاتفاقية. جميع التقارير الحقوقية المستقلة حول قطاع غزة تُظهر بوضوح أن معايير المادة (6) مُتحققة منذ الشهور الأولى للعدوان. ومع ذلك، لم تُفعّل اللجنة ولايتها، ولم تُعلن عن أي إجراء تحقيقي، **ما يُشكل تعطيلاً غير مُبرر لصلاحية جوهرية**، يُكرّس نمطاً من الإفلات من العقاب قائماً على التردد والبيروقراطية.

8.3 غياب منهجية شمول الإعاقة في عمل لجنة التحقيق الدولية

رغم أن **لجنة التحقيق الدولية المستقلة (COI)** أُنشئت بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان لتحديد المسؤوليات ورصد آثار الانتهاكات الجسيمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، فإن تقاريرها، حتى الآن، **تخلو من أي تحليل مُعمّق أو تخصصي للأثر المُضاعف للعدوان على الأشخاص ذوي الإعاقة**. لم يُرصد مقابلات مُتخصصة مع أشخاص من ذوي الإعاقة وتحليل لأوضاعهم الكارثية، وهناك تساؤلات إنْ كان هناك خبراء في مجال الإعاقة ضمن طاقم التحقيق. هذا الغياب يُشكل إخلالا بمنهج التحقيق الشامل ويُفضي لسرديات غير مُكتملة تُقصي الإعاقة من دائرة الاعتراف والحماية.

8.4 إخفاق النظام الأممي في توفير أدوات رصد قائمة على شمول الإعاقة

فشلت وكالات الأمم المتحدة، بما فيها أونتشا واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وغيرها، في تطوير أدوات رصد ميدانية تراعي **منهج شمول الإعاقة**. لم تُدرج أي من هذه الوكالات مؤشرات نوعية أو كمية تُصنّف الضحايا والمستفيدين من المساعدات حسب الإعاقة. لم تُوثق أماكن الإيواء القابلة للوصول، ولا عدد الأطفال ذوي الإعاقة المتضررين، ولا وضع الأشخاص ذوي الإعاقة في المخيمات، ما يُنتج صورة إحصائية عمياء، ويُكرّس تهميشاً مُضاعفاً في الأزمات.

8.5 غياب التفاعل مع الجهود الوطنية لتطوير أدوات الرصد المتخصصة

تعمل مؤسسة **"قادر"** للتنمية المجتمعية، وهي مؤسسة وطنية فلسطينية رائدة في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين، على تطوير **دليل إرشادي متخصص للرصد والتوثيق والمساءلة من منظور شمول الإعاقة**، يُراعي الوصول، ويُدمج مؤشرات أداء مُصنّفة، ومنهجيات تحليلية تستند إلى التمييز والتهميش التراكمي، وتصاميم استبيانات تُراعي الإعاقة والنوع الاجتماعي. ويُعد هذا الدليل خطوة استراتيجية لسدّ الفجوة المعرفية والتقنية في هذا المجال.

سبق لمؤسسة **"قادر"** أن قدمت تقارير تحليلية متكاملة إلى كل من اللجنة المَعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمقرّرة الخاصة، اشتملت على شهادات ميدانية وتحليلات قانونية ومعطيات نوعية حول الانتهاكات المُركبة التي يتعرض لها الأشخاص ذوو الإعاقة خلال العدوان على غزة. لم تجرِ استجابة من الجهات الأممية المَعنية، ما بعث برسائل سلبية بشأن فعالية التعاون المؤسسي، رغم حرص **"قادر"** على بنائه وتفعيله بما يتماشى مع التفويضات الدولية.

وتُظهر التجربة حاجة ملحّة لإعمال ما تنص عليه مهام اللجنة المَعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمقرّرة الخاصة المَعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من **تشاور وتنسيق فعّال** مع المنظمات المُمَثلة للأشخاص ذوي الإعاقة، ودعم تطوير المعايير والمؤشرات الوطنية، باعتبار ذلك جزءاً أصيلاً من الالتزامات الدولية التي لا يجوز التغاضي عنها.

8.6 الحاجة إلى تحوّل جذري في أدوات الرصد

ما كشف عنه العدوان وجرائم الإبادة الجماعية في قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023 ليس تقصيراً عَرضياً، بل **خللاً بنيوياً في النظام الأممي للرصد والمساءلة، حين يتعلق الأمر بالأشخاص ذوي الإعاقة**. إنَّ غياب شمول الإعاقة لا يعني فقط إغفال الضحايا، بل يعني كذلك تحريف الواقع، وتقويض فرص المساءلة المستندة إلى الأدلة. لا يُمكن لأي آلية دولية أن تزعم الحياد والمهنية ما لم تُدرك أن الإعاقة ليست قضية هامشية، بل معيار جوهري للعدالة الشاملة.

لذلك، فإن إعادة بناء الثقة في النظام الأممي، وفعالية التفويضات، تقتضي:

- تعزيز التواصل والتنسيق الفعّال مع المنظمات المُمَثلة للأشخاص ذوي الإعاقة؛

- إطلاق التحقيقات المستقلة بموجب المادة (6) من البروتوكول الاختياري؛
- إدماج أدوات التصنيف والرصد القائمة على متطلبات شمول الإعاقة؛
- اعتماد الأدلة الموثوقة على منهج شمول الإعاقة مثل دليل مؤسسة "قادر"؛
- ضمان تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة وخبرائِهم في لجان التحقيق والتوثيق.

إنّ استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة من أدوات الرصد والتوثيق ومن مسارات المساءلة لا يُقصيهم من الحماية فحسب، بل يضعهم خارج القانون وآلياته، ويُعيد إنتاج الهامشية بأدوات كان يُفترض أن تُنصفهم لا أن تُغيبهم. هذا الإقصاء لا ينبع من نقص المعلومات أو غياب الأدوات، **بل من خلل بنيوي عميق ومستمر في منظومة الرصد الأممية**، يتجلى في غياب الالتزام الجاد بتطبيق **منهج شمول الإعاقة** كمبدأ توجيهي في حالات النزاع والكوارث. إنَّ استمرار هذا الخلل من شأنه أن يُقوّض صدقية التفويضات الأممية، ويفرّغ شعارات العدالة والمساءلة من مضمونها الأخلاقي والحقوقي.

فالمساءلة التي لا تُبنى على توثيق يستند إلى **منهج شمول الإعاقة** هي مساءلة قاصرة، تحجب الحقيقة، وتُضعف الإنصاف، وتُرسخ ديناميات التهميش بدل كسرها. ولا يُمكن الحديث عن عدالة انتقالية أو حماية إنسانية في سياق العدوان ما لم يُدمج الأشخاص ذوو الإعاقة في كل مرحلة من مراحل دورة العدالة، من الرصد، إلى التحقيق، إلى المساءلة والمحاسبة. فالإعاقة ليست بُعداً تقنياً يُضاف لاحقاً، بل هي معيار بنيوي لفهم الأثر، وتحديد المسؤولية، وتحقيق الإنصاف. وإذا استمر تغييبها، فإن المنظومة الأممية ستظل مشلولة عن إدراك الواقع الكارثي، وعاجزة عن الاستجابة.

9. جهود مؤسسة قادر: التوثيق الميداني وشهادات العدوان

منذ الأيام الأولى للعدوان الشامل على قطاع غزة، شرعت مؤسسة **"قادر للتنمية المجتمعية"** بتنفيذ تدخلات ميدانية ممنهجة لتوثيق الانتهاكات والجرائم الدولية التي يتعرض لها الأشخاص ذوو الإعاقة، من خلال **مسارات مُتكاملة شملت**: إنتاج أوراق تحليلية وحقوقية مُتخصصة ترصد الأثر الكارثي للعدوان على الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وتطوير أدوات توثيق قائمة على شمول الإعاقة لتعزيز المنهجية الحقوقية؛ وإجراء لقاءات ومراسلات رسمية مع آليات وهيئات الأمم المتحدة للمطالبة بتقييم جاد وشامل لاستجابتها، وضمان شمول الإعاقة في الخطط الدولية؛ إلى جانب تطوير دليل إرشادي نوعي حول أساسيات القانون الدولي وأدوات الرصد والتوثيق والمساءلة من منظور الإعاقة، يُعدّ الأول من نوعه على المستوى الوطني والدولي، وذلك في ظل استمرار العجز الأممي والتقصير في حماية الفئات الأشد تهميشاً.

9.1 أوراق وتحليلات قانونية خلال العدوان

أصدرت **"قادر"** تقريراً تحليلياً ميدانياً شاملاً حول: **"أثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة – رصد الانتهاكات والتحليل القانوني ومسارات المساءلة" في نيسان 2024. (**التقرير الكامل**)** وقد تناول السياق العام لانتهاكات سلطات الاحتلال لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قبل وخلال العدوان على قطاع غزة، وشمل جميع الهجمات العسكرية السابقة على غزة منذ عام 2006، وخُلاصات لجان التحقيق وتقصي الحقائق التي شكلتها الأمم المتحدة على مدار ثماني هجمات عسكرية منذ ما يقرب (19) عاماً بما يشمل العدوان الأخير منذ السابع من أكتوبر والتي خلفت عشرات الآلاف من القتلى والجرحى والإعاقات من المدنيين ودمار هائل في البنية التحتية وكافة مناحي الحياة. وتناول بالتحليل أنماط الانتهاكات التي استندت إلى **عشرات التوثيقات الميدانية للفريق الميداني لمؤسسة قادر في غزة التي عمل عليها مدة نصف عام، تحت النار، من أجل إنجاز هذا التقرير الشامل**، وشملت الأنماط: استهداف المدنيين والأعيان المدنية، القتل العمد، التهجير القسري، الاحتجاز التعسفي، انتهاك الحقوق الصحية، التجويع وانعدام الأمن الغذائي، واستهداف النساء والأطفال. وإجراء تحليل مُعمّق للبيانات ونتائج عمليات الرصد والتوثيق في ضوء القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي، في ظل غياب المساءلة والإنصاف، وتوصيات عملية.

وأنجزت "**قادر**" دراسة حول **"واقع الأطفال الفلسطينيين ذوي الإعاقة تحت الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي – أنماط الانتهاكات ومسارات المساءلة وسُبل الانتصاف" في تشرين الأول 2024 (التقرير الكامل).** ركّزت على السياق العام لواقع قطاع الطفولة في غزة تحت العدوان، وفي الضفة الغربية التي امتدت إليها آثار العدوان وتصاعُد الانتهاكات، واستعرضت أنماط الانتهاكات والجرائم الدولية التي استهدفت الطفولة الفلسطينية، وبخاصة الأطفال ذوي الإعاقة، وأبرزها: جرائم القتل والإيذاء العمدي، التجويع والتهجير القسري، الاضطهاد والأبارتهايد، الاحتجاز التعسفي، والتعذيب وسوء المعاملة. والتحليل القانوني لتلك الأنماط من الانتهاكات الجسيمة والجرائم الدولية في ضوء القانون الدولي، ومسؤولية الدول والأمم المتحدة وأجهزتها اتجاهها، وتحليل خطة الأمم المتحدة للإنعاش المبكر في غزة، وصولاً إلى التوصيات.

وبالتوازي، أنجزت قادر ورقة مُركّزة بعنوان **"إضاءات على حقوق الأطفال ذوي الإعاقة تحت نيران العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة المحاصر" في تشرين الأول 2024 (التقرير الكامل)**. ركّزت الورقة على إشكالية فهم الإعاقة (الصعوبة) وفقاً لاتفاقية (CRPD) ومفهومها الواسع في تقارير الأمم المتحدة وأجهزتها التي تؤدي إلى مؤشرات وأرقام غير واقعية ولا تعكس حقيقة الكارثة (**الإبادة الصامتة**) التي يتعرض لها الأطفال ذوو الإعاقة، والإعاقات الجديدة في قطاع الطفولة، في غزة، وأنه مِن الصعب جداً أن ينجو أحد من أطفال غزة من الإصابة بنوع من الإعاقة حسب مفهومها الوارد في الاتفاقية. واستدلّت ببيانات خبراء الأمم المتحدة. وركّزت على الوضع الصحي الكارثي في قطاع غزة وأثره على الأشخاص ذوي الإعاقة في ظل تدمير القطاع الصحي والنقص الهائل في احتياجات ومتطلبات الإعاقة في غزة.

أرسلت "**قادر**" **تقريرها إلى لجنة حقوق الطفل في الأمم المتحدة في آب/أغسطس 2024 بشأن التقريرين الدوريين الخامس والسادس المُدمجين اللذين قدمتهما إسرائيل للجنة حقوق الطفل بشأن أوضاع الأطفال الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس، منذ السابع من أكتوبر 2023 (CRC/C/ISR/Q/5-6/Add.1). (التقرير الكامل).** تناول التقرير، بالتفاصيل والأدلة الموثوقة ونتائج المطابقات والتحليل، ارتباطاً باتفاقية حقوق الطفل والتزامات إسرائيل اتجاه حقوق الأطفال الفلسطينيين تحت الاحتلال، آثار الهجوم العسكري على غزة منذ 7 أكتوبر 2023، وتصاعد الانتهاكات في الضفة الغربية والقدس، على المدنيين وخاصة الأطفال ذوو الإعاقة، بالاستناد لِما ورد في قوائم المسائل للجنة حقوق الطفل، مع التركيز على جرائم قتل وجرح آلاف الأطفال الفلسطينيين، والإعاقات الهائلة في صفوف الأطفال في غزة من جراء العدوان والاستهداف المباشر، والتدمير الممنهج وواسع النطاق للأعيان المدنية في غزة وبخاصة المنازل والمدارس والمستشفيات وتأثيرها المُضاعف على الأطفال، وانتشار المجاعة وانعدام الأمن الغذائي، والتهجير القسري، والكارثة البيئية وانتشار الأمراض، والاعتقالات التعسفية التي استهدفت الأطفال علاوة على التعذيب وسوء المعاملة.

ومؤخراً أرسلت "**قادر**" **تقريرها إلى اللجنة المَعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن قائمة المسائل المُتصلة بالتقرير الأولي لدولة فلسطين (CRPD/C/PSE/Q/1)** وركّز على اتساع التمييز والتهميش البنيوي للأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين، مع تحليل لأثر العدوان على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في كافة المسائل التي طرحتها اللجنة، في ضوء مبادئ والالتزامات اتفاقية (CRPD) ولا سيما المادة (11) المتعلقة بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الخطر والطوارئ وقرار مجلس الأمن 2475 (2019) بشأن حمايتهم في النزاعات المسلحة ومسؤوليات الدول.

أكدت "**قادر**" **مِراراً خلال اللقاءات التي أجرتها وجاهياً مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة ومُستشاريها، ومُنسق الأمم المتحدة المُقيم، ورقمياً مع المُقررين الخاصين للأمم المتحدة،** والبيانات التي أصدرتها على **ضرورة إجراء تقييم جاد في أداء الأمم المتحدة اتجاه الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز الشراكة والتعاون** مع أليات الأمم المتحدة وبخاصة اللجنة المَعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمقررة الخاصة، في ظل تصاعد العدوان منذ 7 أكتوبر 2023، وخاطبت "**قادر**" اللجنة المَعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمقررة الخاصة؛ عبر تقارير رسمية تعكس تلك الجهود المُستمرة وتستند إلى التزامات دولة فلسطين بموجب اتفاقية (CRPD) والبروتوكول الاختياري. رغم وضوح الانتهاكات وتوثيقها، لم يُتخذ أي إجراء وقائي أو توثيقي من قِبَل الهيئات الأممية، **في خرق مباشر لتفويضها القانوني**، مما يُعمّق عزل الإعاقة عن أولويات الحماية الدولية في سياق الإبادة الجماعية.

تزامن كل ذلك؛ مع استمرار جهود **"قادر" في تطوير دليل إرشادي شامل ومُتخصص حول: "أساسيات القانون الدولي وأدوات الرصد والتوثيق والمساءلة من منظور الإعاقة"** في النزاعات والسِلم كأداة معيارية لسد الفجوة في الممارسة الحقوقية الدولية وتعزيز استجابة أكثر شمولاً وإنصافاً للفئات الأشد تهميشاً مع استمرار تقاعس وخذلان الهيئات الأُممية.

9.2 جهد ميداني من قلب الجحيم: التوثيق الذي لا يحتمل التأجيل

منذ بداية العدوان الإسرائيلي على غزة في 7 أكتوبر 2023، **شرع الفريق الميداني لمؤسسة "قادر" بتنفيذ أحد أكثر عمليات الرصد والتوثيق الحقوقي تعقيداً وخطورة في العالم**، تحت القصف العنيف، وفي ظل حصار مُطبق وانهيار المنظومة الإنسانية، وعدم وجود أي مكان أمن في غزة بتأكيد الأمم المتحدة. لا يحمل هذا التوثيق مُجرّد صفة مهنية، بل هو **نداء حياة لمن تبقّى على قيدها، وشهادة على جرائم مُستمرة ضد فئة مُستضعفة تُركت في العراء بلا حماية**.

تعكس الإفادات الميدانية والشهادات الحيّة، التي يجري جمعها بانتظام من فريق **"قادر"** الميداني العامل في قطاع غزة، **حجم المأساة وتعقيداتها المُضاعفة للأشخاص ذوي الإعاقة**، سواء من أصحاب الإعاقات السابقة أو مَن أُضيفوا قسراً إلى هذا التصنيف بفعل العدوان. وقد شكّلت هذه الشهادات الحية **الركيزة الأساسية للتحليلات القانونية**، وأوراق السياسات والمراسلات الدولية التي قادتها **"قادر"** وأبرزت الهوة المُتسعة بين التفويضات الأممية والواقع على الأرض.

التوثيق الميداني الذي تقوده "قادر" على منهج شمول الإعاقة ما زال مُستمراً... والنار لا تزال مُشتعلة. ورغم العديد من الرسائل والتقارير التي خاطبت فيها **"قادر"** الهيئات الدولية المختصة، بقي **الصمت سيد الموقف، والخذلان عنوان الردّ**. إنَّ أي تقاعس أمام هذه الشهادات ليس مجرد فشل تقني، بل **جريمة تواطؤ بالصمت، في وجه الإبادة المستمرة.**

9.3 توثيق ميداني وشهادات تحت النار

مقابلات نوعية، مؤشرات كمية، ونتائج ميدانية

يواصل الفريق الميداني لمؤسسة "قادر للتنمية المجتمعية" تنفيذ **عمليات توثيق ميدانية تحت النار**، في بيئة شديدة الخطورة والتعقيد، في سبيل رصد الجرائم والانتهاكات التي يتعرض لها الأشخاص ذوو الإعاقة. استند هذا المسار إلى أدوات قائمة على **نهج شمول الإعاقة** طُوّرت محلياً، وأسفر عن تقارير نوعية تتضمن **مقابلات مباشرة، مؤشرات كمية دقيقة، وشهادات حية مذهلة من قلب المأساة**، تمثل ركيزة أساسية للتحليل وصياغة المداخل الحقوقية والسياساتية اللازمة على منهج الشمول. وسنعرض هنا المزيد من الشهادات الحيّة علاوة على ما تمّ عرضه سابقاً في هذه الورقة.

تُظهر التقارير الميدانية التي أعدها فريق مؤسسة **"قادر"** في غزة **لا سيما الباحثين: رائد اشنيورة، سهيلة أبو شعبان، بشار سلّوت**، أنّ حجم الانتهاكات الواقعة على الأشخاص ذوي الإعاقة فاق التقديرات الأولية، حيث **تسببت الغارات في إعاقة جديدة يومياً على الأقل، وشهادات مُروعة بشأن الأثار المُدمرة للعدوان على الأشخاص ذوي الإعاقة**، وحرمان آلاف المصابين من خدمات الرعاية والتأهيل والاحتياجات الأساسية المُنفذة للحياة. ويُظهر التوثيق أن الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون **مصيراً كارثياً مُزدوجاً** في ظل الإبادة الجماعية، بفعل سياسة التجويع والدمار والاستهداف المنهجي.

وتُعد هذه العمليات الميدانية المستمرة، والتي تُنَفّذ بإرادة استثنائية رغم التهديدات الأمنية وغياب الحماية في أخطر بقطعة في العالم (**غزة**)، **رافعة مركزية لكل التحليلات والأوراق القانونية التي أنتجتها "قادر".** وهي تُمثل **إدانة أخلاقية وقانونية صريحة لحالة اللامبالاة والتقاعس الأممي في الاستجابة**، رغم وفرة الأدلة، ووضوح التفويضات، وشدة خطورة ما يجري، وانعكاساته الكارثية المُدمرة على الآلاف من الأشخاص ذوي الإعاقة في كامل قطاع غزة.

9.4 نماذج من الشهادات الحيّة في غزة

أصوات من تحت الحصار: " لم نعد نملك كرسياً... ولا خبزاً "

فيما يلي مقتطفات من شهادات حيّة أخرى وثّقها فريق **"قادر"** الميداني العامل في قطاع غزة، تُجسّد بألمٍ عميق **واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في قلب الكارثة**، وتُعبّر عن أصواتٍ كانت مُهددة بالاختفاء لولا إصرار الفريق على توثيقها:

"لم نعد نملك كرسياً... ولا خبزاً، لا أدوية ولا أمل... إبني لا يسمع، لا يرى، ولا يمشي... ولا نعرف كيف نحميه".

(شهادة أمّ لطفل من ذوي الإعاقة – مخيم النصيرات)

"نزحنا خمس مرات، في كل مرة نفقد شيئاً، زوجي مبتور القدمين، ولا يُمكنه الحركة، وأنا لا أستطيع حمله وحدي".

(شهادة لسيدة تتولى رعاية زوجها ذي الإعاقة – خزاعة)

"أعمل في مركز تأهيل... دُمّرت معظم أجهزتنا، والناس لا تصل إلينا، والموظفون لا يستطيعون الحضور... الإعاقات الجديدة في ازدياد كبير، ونحن عاجزون".

(مقدّمة خدمات تأهيلية – غزة)

"كنّا 7 أفراد استشهدوا بابا وماما، في استهداف مباشر للبيت الذي نزحنا إليه، وبقيت أنا وإخوتي الإثنين وأختي، أخوي أصيب بشظايا في ظهره وبطنه وكان ينادي بابا بابا... وأنا أصبت بشظية داخل الرقبة سبّبت لي شلل كامل".

(من شهادة إسراء البطنيج - الشجاعية)

(إسراء البطنيج – الشجاعية)

" تركت حالة السيدة إسراء البطنيج أثراً عميقاً ومؤلماً للغاية لديّ. إنها ليست مُجرّد إحصائية في تقرير، بل تجسيد حي للمأساة الإنسانية التي تُصيب الفرد فتغيّر حياته، أن تفقد إسراء والديها وتُصاب بشلل كامل في نفس الحادثة، وهي واعية لما يدور، أمر يفوق قدرة البشر على التحمّل، ويدل على حجم الصدمة والضرر الذي لا يُمكن قياسه".

(انطباع الباحثة الميدانية سهيلة أبو شعبان بعد توثيق شهادة إسراء البطنيج)

"حُرقت أجهزتي... كنت أعتمد على كرسي كهربائي، لم أعد أستطيع مغادرة الغرفة... نحن لا نُحسب ضمن أعداد الشهداء، ولا تُذكر معاناتنا، وكأننا خارج هذا العالم".

(شهادة شابٌ يعاني من إعاقة حركية – شمال غزة)

"في المركز... كل طفل يحمل ندبة جديدة: على الجسد أو في النفس. أحدهم لا يتكلم، الآخر لا يتحرك، والثالث فقد عائلته بالكامل. كل إعاقة أصبحت حكاية موت مؤجل".

(طبيبة نفسية – قطاع غزة)

هذه الشهادات الحيّة، وغيرها من عشرات الشهادات الأخرى التي تم توثيقها بدقة، تُقدَّم هنا في تقاريرنا **كصرخة إنسانية مُوثّقة ومُسندة**، تُحمّل الهيئات واللجان الأممية والمقررين الخاصين **المسؤولية القانونية والأخلاقية المباشرة** عن الإخفاق الكبير في التدخل، والتقاعس عن الحماية الواجبة، رغم التقارير المُتكررة والمراسلات المستمرة من **"قادر"** في إطار اختصاصات الأمم المتحدة والتزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري.

إنَّ ما وثقته "قادر" ليس مُجرّد بيانات، بل أدلةٌ حيّة نُقشت تحت القصف، بأقلامٍ كانت ترتجف على صوت الطائرات الحربية، وأعينٍ واجهت الموت كي لا تُدفن الحقيقة تحت الركام. لقد قاوم فريق التوثيق الميداني في غزة ليس فقط ليكتب، بل ليمنع العالم مِن ادعاء الجهل، ويقطع الطريق على كل مَن يحاول إنكار الإبادة الجماعية بالصمت والتواطؤ.

في هذا السياق، لم يكن التوثيق الميداني فعلاً حقوقياً فقط، بل شكلاً من أشكال المقاومة الإنسانية، التي يجب أن تُقابل بالاعتراف والدعم، لا بالإهمال والنسيان. إنَّ كل لحظة تأخير في الاستجابة، هي مشاركة في جريمة مُستمرة. لقد آن أوان المحاسبة، وآن للعدالة أن تبدأ من غزة، من شهاداتٍ لا تزال تتنفس، وتنتظر أن تتحول إلى مساءلة وإنصاف.

10- النتائج والتوصيات: من صمت الإبادة إلى مسارات الإنصاف

تكشف هذه الورقة عن **فشلٍ بنيوي في منظومة الرصد والتوثيق والمساءلة الدولية**، حيث لم يكن الأشخاص ذوو الإعاقة في صُلب الانتهاكات التي ارتُكبت منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 فقط، بل ظلّوا كذلك في هامش الاهتمام الدولي، مُغيبين عن دوائر الحماية، وغائبين عن أدوات الرصد والمؤشرات، ومحجوبين عن العدالة الدولية.

لقد أدّى ضعف الالتزام بالتفويضات، وعدم تفعيل الصلاحيات، وتغييب أدوات التصنيف القائم على شمول الإعاقة، إلى ترسيخ نمط من **الإقصاء الممنهج والمُتكرر عبر الأزمات**، على نحو يُفاقم هشاشة الضحايا ويُقوّض مصداقية الاستجابة الأممية. كما يكشف هذا الخلل عن افتقار النظام الدولي إلى الآليات القادرة على التعاطي مع المُعاناة المُركبة للأشخاص ذوي الإعاقة، رغم الالتزامات القانونية الواضحة في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري.

وفي هذا السياق، فإن غياب تفعيل المادة (6) من البروتوكول الاختياري (OP CRPD) من قبل اللجنة المَعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، رغم توافر المعايير الموضوعية للتحقيق في انتهاكات جسيمة وجرائم دولية استهدفت الأشخاص ذوي الإعاقة، وتأثير مُضاعف، يُعد **إهداراً واضحاً لأدوات المساءلة الدولية**، ويعكس تجاهلاً مُقلقاً للتقارير النوعية والشهادات الميدانية التي تم تزويد اللجنة بها، بما في ذلك التقارير المقدمة من مؤسسة **"قادر"** المُتخصصة.

والأمر ذاته، ينطبق على المقررة الخاصة المَعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي لم تُفعّل التفويض الممنوح لها بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان، بما يشمل زيارات ميدانية، وتحليل الشهادات، والتفاعل البناء مع المنظمات التمثيلية للأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين، خاصة في ظل عدوان موصوف دولياً بكونه **"الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية"**.

هذا القصور لا يُمثل مُجرّد إخفاق إجرائي، **بل يُجسّد انحرافاً عن روح اتفاقية (CRPD)** لا سيما مبدأ الشراكة الفعّالة المنصوص عليه في المادة 4 (3)، والالتزام بحماية الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات النزاع والطوارئ (المادة 11)، وجمع البيانات المُصنّفة وتحليلها (المادة 31)، وتفعيل التعاون الدولي لدعم الأدوات الوطنية النوعية (المادة 32).

إن استمرار هذا الخلل يُبقي الأشخاص ذوي الإعاقة خارج نطاق القانون وآلياته، ويُكرّس تهميشهم داخل دوائر العدالة، ويُفرّغ مفاهيم الرصد والتوثيق والمساءلة من مضمونها الإنساني والحقوقي. وعليه، فإن التوصيات الواردة أدناه لا تُعبّر عن رغبة نظرية، بل عن استحقاقٍ قانوني وأخلاقي مُلح، وخارطة طريق لاستعادة المعنى الحقيقي للعدالة الدولية.

أولاً: النتائج

1. تأثير كارثي مضاعف على الأشخاص ذوي الإعاقة

أكد العدوان الممنهج وواسع النطاق الذي شنه الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة منذ 7 أكتوبر 2023 أن الأشخاص ذوي الإعاقة كانوا من الفئات الأكثر تضرراً على نحو بنيوي ومباشر، نتيجة الاستهداف العسكري والانهيار الكامل لأنظمة الحماية والخدمات الأساسية المُنقذة للحياة، لا سيما الغذاء، الماء، المأوى، الرعاية الصحية، التنقل، والتأهيل. ما أدى لتفاقم معاناتهم اليومية على نحو مُضاعف وزاد من هشاشتهم إلى مستويات غير مسبوقة على الصعيد العالمي.

2. إخفاق واضح للآليات الدولية في أداء تفويضاتها

أخفقت آليات الأمم المتحدة المختصة، وعلى رأسها اللجنة المَعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمقرّرة الخاصة، في تفعيل صلاحياتها الواردة في الاتفاقية والبروتوكول الاختياري. فعلى الرغم من توافر الأدلة الجدية على وقوع انتهاكات جسيمة ومنهجية، ورغم تفويضها، لم يتم المباشرة في أي تحقيق مستقل، ولم يتم تنفيذ رصد ميداني فعّال. وقد أسهم هذا التقصير بتقويض الثقة بفعالية منظومة الحماية الدولية في الحماية والإنصاف، خاصة لدى الضحايا وممثليهم.

3. تهميش الإعاقة في تقارير الأمم المتحدة

غابت المعالجة المتخصصة والوافية لأوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة في غالبية التقارير الدولية الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة، بما يشمل تقارير لجنة التحقيق الخاصة بفلسطين، وتقارير الإغاثة الإنسانية، والبيانات الصادرة عن أصحاب الولايات الخاصة. وعكس هذا التغاضي نمطاً إقصائياً مُمنهجاً حجب الإعاقة عن السردية الحقوقية السائدة.

4. غياب التصنيف التحليلي المستند إلى الإعاقة

لم تتضمن أدوات الرصد الأممية مؤشرات كمية أو نوعية مُصنّفة حسب الإعاقة، كتصنيف الضحايا، أو إمكانية الوصول إلى المراكز والمساعدات، أو توفر أماكن الإيواء المواءمة. وأدى ذلك إلى تغييب الإعاقة كمكون تحليلي أساسي في تقييم الأثر والاستجابة، ما قوض إمكانية تطوير برامج وتدخلات عادلة ومُلحة تراعي الفئات الأكثر هشاشة وتهميشاً.

5. غياب الشراكة المؤسسية مع الجهود الوطنية

رغم أهمية الشراكة المؤسسية المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لم تُفعّل الجهات الأممية المَعنية، لا سيما اللجنة والمقرر الخاصة، آليات للتعاون والتنسيق مع المؤسسات الوطنية المُتخصصة. ويبرز ذلك في غياب أي تفاعل مع الجهود التي تبذلها مؤسسة **"قادر"** للتنمية المجتمعية، وهي تقوم حالياً بتطوير دليل إرشادي وطني للرصد والتوثيق والمساءلة من منظور شمول الإعاقة، يستند إلى أفضل الممارسات الدولية ومبادئ الاتفاقية، ويُدمج مؤشرات مُصنّفة ونهج تحليلي شامل. إن تجاهل هذه المبادرات يُشكل تفريطاً بمقتضيات المواد (3/4)، (31)، (32)، و(3/33) من الاتفاقية، ويُفقد المنظومة الأممية فرصة ثمينة لتعزيز أدوات الرصد القائمة على الأدلة والشراكة والتمثيل.

6. انكشاف التحيّز البنيوي في مسارات العدالة الدولية

أظهرت الاستجابة الأممية للعدوان على قطاع غزة أن مناهج الرصد والمساءلة ليست شاملة ولا محايدة كما يُفترض، بل تُخضع الضحايا لأولويات انتقائية تُقصي فئات بأكملها، وفي مقدمتها الأشخاص ذوو الإعاقة. وهذا يُعدّ انحرافاً خطيراً عن مبادئ المساواة وعدم التمييز والشمول، ويُضعف الأسس الأخلاقية والقانونية لمسارات العدالة الدولية.

7. إضعاف أدوات المحاسبة وتعزيز الإفلات من العقاب

أدى تغييب الأشخاص ذوي الإعاقة من تقارير الرصد والتحقيقات الدولية إلى تقويض شمولية المساءلة، وحال دون فتح تحقيقات عادلة تُنصف جميع الضحايا، لا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يُعانون من أثار مُضاعفة وهم الأكثر حِرماناً وتهميشاً. لم يُضعف هذا الإقصاء أدوات المحاسبة فحسب، بل كرّس تمييزاً بنيوياً أعاد إنتاج الظلم بدل معالجته، وأسهم في ترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب، مُبقياً الأشخاص ذوي الإعاقة خارج دائرة الحماية القانونية وآليات إنفاذها.

8. الحاجة لإصلاح منهجي يدمج شمول الإعاقة في الرصد الدولي

تُبيّن التجربة الفلسطينية، ومعها ما سبق من نتائج في هذه الورقة وغيرها من التقارير والأوراق المتخصصة التي أعدتها مؤسسة "قادر" للتنمية المجتمعية وحرصت على تزويد اللجنة والمقررة الخاصة وآليات الأمم المتحدة الأخرى بها، أن منظومة الرصد الأممية بحاجة ماسة لإصلاح منهجي يُدرج شمول الإعاقة في صميم معاييرها، ويكفل شراكة مؤسسية كاملة مع المنظمات التمثيلية في جميع مراحل الرصد، والتوثيق، والتحليل، والاستجابة، بما يتماشى مع نص وروح اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كخريطة طريق نحو عدالة شاملة وجامعة، تُنصف الجميع، ولا تُقصي أحداً.

إنَّ غياب شمول الإعاقة عن منهجيات الرصد والتحقيق الأممية، في سياق الكوارث والنزاعات، لا يُعدّ مجرد خلل تقني، بل يُفضي إلى إنكار ممنهج للضحايا، ويُشرعن التمييز الصامت، في ظل الإبادة الصامتة، ويُفاقم العزلة ويُقوّض فرص النجاة والإنصاف. لقد آن الأوان لإصلاح هذا الخلل البنيوي قبل أن تنهار الثقة في آخر ما تبقى من أدوات العدالة الدولية.

ثانياً: التوصيات

1. تفعيل المادة (6) من البروتوكول الاختياري لاتفاقية CRPD

ينبغي على اللجنة المَعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أن تُباشر فوراً صلاحياتها بموجب المادة (6) من البروتوكول الاختياري للاتفاقية، عبر فتح تحقيق رسمي في الانتهاكات الجسيمة والجرائم الدولية المُرتكبة ضد الأشخاص ذوي الإعاقة خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. تتوفر معلومات موثوقة وذات مصداقية، بما في ذلك تقارير تحليلية من منظمات تمثيلية وطنية، توثق نمطاً ممنهجاً من الاستهداف، والإهمال، والتجويع، والحرمان من الخدمات. وتُشكّل هذه المعطيات أساساً قانونياً كافياً لتفعيل التحقيق. إنّ تجاهل هذا الالتزام يُقوّض جوهر الولاية الأخلاقية والقانونية للجنة ويبعث برسالة خطيرة مفادها أن بعض الضحايا يُستثنون من العدالة بسبب إعاقتهم، بما يكرّس التمييز بدلاً من مقاومته.

2. إرسال بعثة ميدانية مستقلة لتقصّي الحقائق في غزة

نوصي اللجنة، بالتعاون مع المقرّرة الخاصة، بإيفاد بعثة مُستقلة لتقصّي الحقائق في غزة تتبنى منهج شمول الإعاقة في الرصد والتحليل، وتُنسّق بالكامل مع المنظمات الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين. على أن تشمل مهام البعثة:

- **مقابلات ميدانية** مباشرة باستخدام ترتيبات تيسيرية معقولة (Facilitated Interviews).
- **تحليل تقاطعي** للتجربة خلال النزاع وفقاً لنوع الإعاقة، والعمر، والنوع الاجتماعي، والموقع الجغرافي.
- وفي حال تعذّر الدخول الميداني بسبب منع سلطات الاحتلال الإسرائيلي الاستعماري غير الشرعي، يجب التحول إلى **وسائل التحقيق الرقمية المفتوحة (OSINT)**، بما يشمل توثيق الانتهاكات والجرائم الدولية من صور الأقمار الصناعية، والمحتوى المرئي المتداول، والإفادات المُسجّلة، على منهج شمول الإعاقة.

إنَّ عدم القيام بأيّ من ذلك، من شأنه أن يُرسّخ الإقصاء للأشخاص ذوي الإعاقة ويُعمّق ثقافة إفلات الجناة من العقاب. ومن شأنه أن يُحوّل حرمان الضحايا من التوثيق والتحقيق إلى جريمة صمتٍ إضافية تُكرّس الظلم بدلاً من مواجهته.

3. مراجعة أداء المقرّرة الخاصة المَعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

تتحمل المقرّرة الخاصة المَعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بصفتها صاحبة ولاية دولية مستقلة، مسؤولية مباشرة في قيادة الاستجابة الحقوقية الفعّالة تجاه الانتهاكات والجرائم التي تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة، بعد ما يُقارب عامين من العدوان الشامل وغير المسبوق منذ 7 أكتوبر 2023. ويُنتظر منها اتخاذ خطوات عاجلة تشمل:

- **تنفيذ زيارة طارئة** إلى قطاع غزة للمتابعات الميدانية وتوثيق الأثر الكارثي على الأشخاص ذوي الإعاقة والاستماع إلى شهادات الأشخاص ذوي الإعاقة والوقوف على معاناتهم، واستخدام البدائل الرقمية حال المنع.
- **إصدار تقرير خاص ومُفصّل** يستند إلى مقابلات رقمية وميدانية مع الضحايا وتحليلات من منظمات تمثيلية.
- **إحاطة مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة** بالانتهاكات من منظور شمول الإعاقة كمكوّن بنيوي للنزاع.
- **قيادة تحرّك حقوقي لكشف وفضح الانتهاكات** والقيود التي يفرضها الاحتلال على مسارات التحقيق والمساءلة.
- **تأسيس آلية دائمة للتواصل الرقمي مع الجهات المحلية المختصة** تُمكّن من جمع وتحليل المعلومات والبيانات بشأن الانتهاكات والجرائم الدولية وأثرها على الأشخاص ذوي الإعاقة وتحفيز الاستجابة الفورية والمُنسّقة.

إن استمرار الحياد أو الصمت في ظل هذا الحجم من الانتهاكات الجسيمة والجرائم الدولية وتأثيرها المُضاعف على الأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف الإعاقات يُعدّ تقصيراً مؤسسياً وقيمياً، ويُحوّل الولاية من أداة للعدالة إلى واجهة رمزية تُفرّغ الحق من مضمونه. ويُهدد بفقدان ثقة الضحايا ومنظماتهم التمثيلية في آليات العدالة الدولية وفي جدواها الحقيقية.

4. إعادة ضبط منهج لجنة التحقيق الدولية COI من منظور شمول الإعاقة

ينبغي على لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة (COI) أن تُعيد ضبط منهجها التحليلي وآليات عملها لتكفل إدراج شمول الإعاقة كبُعد تحليلي رئيسي في تقاريرها، وليس كمُلحَق هامشي. ويشمل ذلك:

- **تحليل ممنهج للانتهاكات المُركبة ضد الأشخاص ذوي الإعاقة،** باعتبارهم من الفئات الأشد تضرراً، مع تسليط الضوء على تقاطع أشكال العنف (الجسدي، النفسي، المؤسسي، التهجيري) التي تعرضوا لها.
- **إجراء مقابلات مباشرة مع ناجين/ات من الأشخاص ذوي الإعاقة،** باستخدام ترتيبات تيسيرية ومنهجيات دامجة تُراعي الفروق الفردية وسياق الإعاقة، وتُعيد تموضع هذه الشهادات في صُلب رواية العدالة.
- **توظيف تقنيات التحقيقات الرقمية المفتوحة (OSINT)،** والبيانات الجغرافية، والصور، وشهادات الفيديو، لتعقّب وقائع بعينها تتعلق باستهداف الأشخاص ذوي الإعاقة أو حرمانهم من سُبل الحماية.
- **إدراج تحليلات وخلاصات وتوصيات واضحة ونوعية تتعلق بالمساءلة الجنائية،** فيما يخص الجرائم المرتكبة التي استهدفت الأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف الإعاقات، وتحديد المسؤولية الفردية والمؤسسية عنها.
- **الإعلان العلني عن أوجه التقصير في مسارات الرصد السابقة،** وتسليط الضوء على تغييب شمول الإعاقة في التقارير السابقة باعتباره خللاً بنيوياً يجب تصويبه، لا تجاهله، والتنسيق الكامل مع اللجنة والمقررة الخاصة، من كلا الطرفين، بالاستناد للتفويض الذي يؤكد على التنسيق الفعّال داخل منظومة الأمم المتحدة.

إنّ إعادة بناء الثقة مع الضحايا ومنظماتهم تقتضي، في حدّها الأدنى، أن يشعر الأشخاص ذوو الإعاقة بأنهم مشمولون، فعلياً، في مسار العدالة، وأن تُرفع أصواتهم بوصفهم أصحاب حق لا مُجرّد أرقام مَنسية. فبدون هذا الإدماج الجذري، ستبقى تقارير التحقيق، مهما بلغت دقتها، **ناقصة أخلاقياً، وغير كافية قانونياً** لتحقيق عدالة جامعة لا تُقصي أحداً.

5. تطوير أدوات الرصد الإنساني لتشمل الإعاقة بفعالية

تُعدّ فجوة شمول الإعاقة في تقارير الاستجابة الإنسانية واحدة من أبرز أوجه التحيّز المنهجي ضد الفئات الأكثر تهميشاً. ولردم هذه الفجوة الخطيرة، ينبغي على الجهات الأممية والإنسانية المَعنية أن تعمل بشكل عاجل على:

- بناء أدوات استجابة إنسانية تُراعي التصنيفات التقاطعية للفئات المستهدفة، بما يشمل الإعاقة، والنوع الاجتماعي، والعمر، والموقع الجغرافي، ودرجة الهشاشة، لضمان شمولية التحليل والتدخل.
- إدراج مؤشرات كمية ونوعية دقيقة وقابلة للقياس ضمن أنظمة الرصد والتقييم، لتشمل جوانب الوصول إلى المساعدات، وسلامة المراكز، والتأهيل، والتغذية، والرعاية الصحية، والخدمات الأساسية.
- الانتقال من النهج الشكلي إلى التحليل الفعلي للانتهاكات والجرائم الدولية من منظور الإعاقة داخل التقارير الإنسانية، بما يضمن أن تُعالج الإعاقة كجزء لا يتجزأ من بنية التحليل والقرار، لا كمُلحَق تجميلي أو هامشي.

إن فشل أدوات الرصد والتوثيق في عكس الواقع الكارثي للأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة يعني – **عملياً** – إعادة إنتاج التمييز البنيوي داخل عمليات الإغاثة ذاتها، وتقويض مبادئ الإنصاف التي تقوم عليها الاستجابة الإنسانية.

6. ضمان الشراكة التمثيلية الفعلية استناداً إلى اتفاقية CRPD

تُلزم اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في مادتيها (3/4) و(3/33) جميع الجهات الأممية المَعنية، بترسيخ الشراكة مع المنظمات المُمَثلة للأشخاص ذوي الإعاقة، بوصفها حجر الأساس لأي عمل حقوقي جاد. وفي هذا الإطار، ينبغي:

- ضمان إشراك المنظمات في تصميم وتنفيذ وتقييم عمليات الرصد والتحقيق، كشركاء فاعلين في صنع القرار.
- احترام الخبرة المحلية والمعرفة السياقية التي طوّرتها المنظمات التمثيلية للأشخاص ذوي الإعاقة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتعزيز الملكية المحلية للعملية الحقوقية، من خلال شراكات حقيقية تُبنى على التكامل لا الإحلال أو التجاهل، وتضمن حضور الفاعلين الميدانيين في صُلب جهود العدالة المُستندة لمنهج الشمول.

- تخصيص موارد مالية مستقلة ومستدامة وتعزيز المساعدة والتعاون الدولي وفي المجال التقني، بما يُمكّن الجهات التمثيلية الفلسطينية من أداء دورها المشروع والمستند للاتفاقية في مسارات العدالة والمساءلة.

7. اعتماد الدليل الإرشادي الفلسطيني كمرجعية تشغيلية

يُشكّل الدليل الإرشادي الوطني، الذي طوّرته مؤسسة **"قادر" حول أساسيات القانون الدولي وأدوات الرصد والتوثيق والمساءلة من منظور الإعاقة**، مرجعاً مِهنياً مُتخصصاً يرتكز إلى منهج شمول الإعاقة، وهو يجسّد تجربة فلسطينية رائدة في حماية والدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وقابلة للتعميم إقليمياً ودولياً. وعليه، نُوصي بما يلي:

- **اعتماد الدليل كوثيقة مرجعية رسمية** في عمل اللجنة المَعنية والمقرّرة الخاصة، وسائر الوكالات الأممية العاملة في فلسطين وخارجها، مع تطويره دورياً في ضوء الخبرات التراكمية، تعزيزاً للشراكة الفعلية الوثيقة المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لا سيما المادتين 4 (3) و33 (3) من الاتفاقية.
- **تنفيذ برامج تدريبية مُتخصصة** لكوادر لجان التحقيق وفرق الاستجابة الإنسانية على الدليل، بالتوازي مع مسار تطوير الدليل، لتحويله إلى أداة تشغيلية معتمدة تُعزز من فعالية الرصد والتحليل من منظور الإعاقة.
- **تعزيز الاعتراف بالأدوات الوطنية المُتخصصة** بوصفها تجسيداً للملكية المحلية المُتخصصة للعملية الحقوقية، وشريكاً أصيلاً في إنتاج الأدلة، وتحليل الانتهاكات، وصياغة مسارات العدالة البديلة، من منظور شمول الإعاقة، بما يتجاوز التجاهل السائد حالياً أو الاختزال الشكلي لمشاركة الخبرات الوطنية الميدانية.

8. تصحيح المسار الدولي وإعادة بناء الثقة من منظور الإعاقة

لقد كشفت التجربة الفلسطينية، لا سيما خلال العدوان والإبادة الجماعية المستمرة منذ نحو عامين في قطاع غزة، عن فجوة عميقة في العدالة الدولية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، تُوجب مراجعة شاملة للمسار الأممي من منظور الإنصاف والمساءلة. وبناءً عليه، نوصي الجهات الدولية المَعنية، وفي مقدمتها اللجنة والمقرّرة الخاصة، بالآتي:

- **الاعتراف العلني والصريح بالتقصير المنهجي** في إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن آليات الرصد والتوثيق والمتابعة والمساءلة الدولية، باعتباره خطوة هامة نحو ترميم الثقة وتصحيح المسار.
- **النظر في إصدار اعتذار رسمي لضحايا الانتهاكات من الأشخاص ذوي الإعاقة**، باعتبارهم فئة تم تهميشها بنيوياً خلال العدوان الوحشي على قطاع غزة، رغم تعرضها لأشكال مُركّبة من الإهمال الجسيم والاستهداف.
- **إدراج الإعاقة كعنصر تحليلي رئيسي في تقارير الرصد والتحقيق الأممية**، بما يكفل تجاوز المعالجة الشكلية أو الهامشية، والانتقال نحو فهم بنيوي للأثر الحقوقي والنفسي والاجتماعي للعدوان الشامل على قطاع غزة.

إنَّ ما ورد من توصيات لا يُمثل جملة مقترحات تقنية، بل نداءً حقوقياً وأخلاقياً عاجلاً لإعادة الاعتبار للأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم فاعلين في مسار العدالة لا هامشاً عليه. فقد كشفت التجربة المُروّعة على مدار العدوان الذي شنه الاحتلال الإسرائيلي الاستعماري على قطاع غزة المحاصر عن فشل المنظومة الأممية في إدراج الإعاقة ضمن أولويات الرصد والاستجابة والمساءلة، وهو فشل لا يُمكن تبريره أو الصمت عليه. لقد آن الأوان للانتقال من التهميش إلى الشراكة، ومن الرؤية الإقصائية إلى العدالة الجامعة التي تُبصر الجميع... فإمّا أن تكون العدالة للجميع، أو لا تكون.

تؤكد الإفادات والشهادات الحية، التي وثّقتها مؤسسة "قادر" من قلب العدوان، أنّ حجم المأساة التي تعرّض لها الأشخاص ذوو الإعاقة في قطاع غزة تجاوز كل ما وثق سابقاً في النزاعات المعاصرة، وأنّ التوثيق الميداني لم يكن مجرد رصد، بل شكلاً من أشكال الدفاع عن الحياة في مواجهة الإبادة الصامتة. إنّ تجاهل هذه الشهادات الحيّة من قبل الهيئات الأممية المختصة لا يُمثّل خذلاناً إنسانياً وقانونياً فحسب، بل يُكرّس فشلاً مُتراكماً في الاستجابة للأزمات من منظور الإعاقة. آن الأوان لكسر دائرة الصمت، لا بالتصريحات، بل بخطوات ملموسة تبدأ بالاعتراف، وتُستكمل بالمحاسبة، وتُتوَّج بتغيير جذري في الحماية الأممية. في غزة، لم تكن الإعاقة ضعفاً، بل مرآة صافية لاختلال النظام الدولي بأكمله. ومِن وسط الركام، ما زالت الشهادات تُنادي: لا تُطفئوا نور الحقيقة... ولا تتركوا الضحايا بلا عدالة.